الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

تخصص : اقتصاديات العمل

موضوع المذكرة :

سياسة إستهداف معدلات النمو في ظل تقلبات أسعار البترول في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبين:

ربـــاح نسريـــن

صديـق أميـــرة

إشراف الأستاذ:

د. صافـــا محمـد

الاســم و اللقــب	الرتبــة	الصفـــة
د. ســاعـد محمـد	أستاذ محاضر قسم "ب"	رئيســا
د. صـافـا محمـد	أستاذ محاضر قسم "ب"	مشرفا ومقررا
د. بن صوشة ثامـــر	أستاذ محاضر قسم " ب "	عضوا و مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

الحمد لله رب العالمين ... الحمد لله الذي أنعم علينا بنعم هو رزقنا من واسع فضله وعظيم كرمه .. سبحانك ربنا ما عبدناك حق عبادتك وما شكرناك حق شكرك .. لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى..

بعد أن أشرفت هذه المذكرة على الانتهاء، نحمد الله سبحانه و تعالى على ما أمدنا من قوة، وسعة صدر ومثابرة شجعتنا على إنجازها، ولايسعنا

في هذا المقام إلا أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل "**حافـــــا محمد**" المشرف على هذه المذكرة لما بذله من جهد مخلص وتوجيه سليم طوال فترة الإنجاز.

وعرفان بالجميل أتقدم بخالص وجزيل الشكر للأساتذة الذين ساهموا في إثراء وإتمام هذا البحث.

وفي الأخير لا يفوتني أن أوجه شكري إلى كل الأساتذة والباحثين الذين استفدت من بحوثهم و أعمالهم العلمية في إخراج هذه المذكرة في صورتها النهائية.

إهداء

إلى نور العيون و رضى الجفون و الصدر الحنون إلى البلسم الشافي و القلب الدافئ إلى أكرم إمرأة

إلى من رافقني دعواتها في دربي و مشواري إلى من سهرت الليالي حفظها الله و أطال في عمرها

أمي الحبيبة

إلى من عجز اللسان عن وصفه إلى عوني و قدوتي و الذي أفنى حياته في تربيتنا و إسعادنا إلى من شقى من أجل راحتي و سعادتي حفظه الله و أطال في عمره أبي الغالي

إلى رفيق دربي في الحياة في السراء و الضراء إلى من كان سندي و قدوتي في هذا المشروع أطال الله الألفة و العشرة بيننا

زوجي الحبيب إلى أعز أبنائي

* أريـــــج رهف * أنـــــس عبد الإله*

إلى أخواتي العزيزات : خيرة –ميمونة-صورية-عائشة-نجاة و ختامها مسك نادية إلى أخي : بن صالح

إلى عائلة زوجي: أمي و أبي و إخوتي و أخواتي

إلى أعز صديقة وأختي : بن هني حنان

إلى من تشاركت معي هذا العمل أميرة

نســـــــــريـــــــــــن

إهداء

الحمد لله الذي أكرمني و قدرني على إتمام عملي هذا

إلى التي أحبتني دون مقابل و أنارت لي الطريق بالحب و الحنان بسمة الحياة و سر الوجود يامن كان دواؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى الشمعة التي تنير ظلمة حياتي

"أمـــــــــــــــي"

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار و علمني العطاء دون انتظار

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

"أبـــــــــــــي"

أطال الله عمرهما و حفظهما

إلىمن يحملون في عيونهم طفولتي و شبابي "إخوتي و أخواتي"

إلى من كان رفيقا لي في هذا المشوار "زوجي"

إلىأخواتي اللاتي لم تلدهم أمي و كن سببا في سعادتي "صديقاتي"

إلى رفيقتي في هذا العمل "رباح نسرين"

إلى كل من يعرفني أنا صديق أميرة"

أميـــــــــــــــــرة

فهـــرس

المحتوى	الصفحة
تشكرات	I.
الاهداء	II.
فهرس المحتويات	III.
قائمة الجداول و الأشكال	IV.
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول :المقاربة الفكرية والنظرية للنمو الاقتصادي	1
تمهيد	2
المبحث الأول :مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: **مفهوم النمو الاقتصاد و اختلافه عن التنمية**	3
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي	6
المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي	7
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	14
المطلب الأول: النمو عند الكلاسيك	14
المطلب الثاني: النمو عند الكنزيين	19
المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي	21
المطلب الأول: نموذج هارود دومان	21
المطلب الثاني: نموذج سولو- سوان	22
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني :عموميات حول أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول	25
تمهيد	26
المبحث الأول :الإطار النظري للبترول	27
المطلب الأول: أساسيات حول البترول	27
المطلب الثاني: أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث	31

المطلب الثالث: خصائص العرض و الطلب على البترول	34
المبحث الثاني: الأسواق البترولية العالمية	43
المطلب الأول: **التطور التاريخي للأسواق البترولية**	43
المطلب الثاني: **مفهوم الأسواق البترولية و أنواعها**	45
المطلب الثالث: الأطراف المؤثرة و الفاعلة في السوق النفطية	47
المبحث الثالث : سعر البترول و علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية	52
المطلب الأول: السعر البترولي	52
المطلب الثاني: تطور أسعار البترول العالمية	54
المطلب الثالث: علاقة البترولببعضالمتغيراتالاقتصادية	60
خلاصة الفصل الثاني	62
الفصل الثالث :تقييم سياسة استهداف معدلات النمو في ظل تقلبات أسعار البترول	36
تمهيد	46
المبحث الأول : واقع النمو وقطاع المحروقات في الجزائر	56
المطلب الأول: **تطور النمو الاقتصادي في الجزائر**	56
المطلب الثاني: **تطور قطاع المحروقات في الجزائر.**	78
المبحث الثاني : **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية**	81
المطلب الأول :**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الصادرات والواردات**	18
المطلب الثاني :**انعكاس تقلبات أسعار النفط على القطاع المالي**	38
المبحث الثالث :**تحليل سياسة استهداف معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2018)**	68
المطلب الأول :**تحليل سياسة استهداف معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)**	68
المطلب الثاني :**تحليل سياسة استهداف معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)**	29
خلاصة الفصل الثالث	69
خاتمة	97
قائمة المراجع	101

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	5
1-2	تاريخ اكتشاف النفط في عدد من الدول العالم العربية منها والأجنبية	30
1-3	بنية الاستثمارات المنجزة (1967-1979)	68
2-3	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1990-1999)	72
3-3	التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب (2005-2009)	75
4-3	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2000-2009)	76
5-3	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل باب (2014 - 2010)	77
6-3	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2012)	79
7-3	برنامج توطيد النمو الاقتصادي للبرامج الجديدة	79
8-3	تطور الصادرات في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1990-2016)	84
9-3	تطور معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	86
10-3	تطور الكتلة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016	87
11-3	بعضالمؤشراتالاقتصاديةالكليةللاقتصادالجزائريخلالالفترة(2001 -2004)	88
12-3	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2009-2005)	89
13-3	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014 – 2010)	90
14-3	تطور تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة (2014 – 2000)	91
15-3	توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات	95

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
2-1	منحنيات النفقة في الصناعة البترولية	38
2-2	:النفقة الحدية للبرميل	40
2-3	منحنيات النفقة لحقل صغير أو قديم	40

مقدمة عامة

مقدمـــة:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخاءها وازدهارها.

ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع التي تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.

وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر.

ومن العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، متغير أسعار البترول، الذي يثير الكثير من الدراسات والتساؤلات التي تحتاج إلى إجابة علمية دقيقة ومتأنية.

تميزت فترة الستينات وخاصة بداية السبعينيات بتحقيق عدد كبير من الدول النامية لاستقلالها السياسي ثم الاقتصادي، فقامت بتأمين مواردها البترولية وهذا الوعي أدى إلى ظهور منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول OPEC ومن بينها الجزائر التي انضمت إليها خلال جويلية 1969.

حيث يعتبر البترول المصدر الرئيسي في توفير الموارد التي تشكل إيرادات الدولة، وتساهم بشكل كبير في الناتج الوطني الخام الحقيقي.

مم يجعل معدلات النمو ترتبط بتغيرات أسعار البترول.

وعليه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما هي سياسة استهداف معدلات النمو في ظل تقلبات أسعار البترول في الجزائر؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات منها:

- ماذا نقصد بالنمو الاقتصادي وعلى أي أساس يتم قياسه؟
- ما هية النفط وما هي مميزاته وأهميته؟
- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط معدلات النمو الاقتصادي بتقلبات أسعار البترول في الجزائر؟

الفرضيات:

يتطلب تحليل الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية افتراض مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة والإجابة على صحتها من عدمها في الخاتمة، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- معدلات النمو الاقتصادي هو الزيادة في حجم الدخل الوطني متزامن مع المتغير في عدد السكان، ويعتمد في قياسه على عدة معايير منها نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.
- يتحدد سعر النفط نتيجة لفاعل العرض والطلب في الأسواق النفطية.
- معدلات النمو ترتبط طرديا بتقلبات أسعار البترول في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لأنه يتناسب مع تخصصنا في المجال الاقتصادي.

- المكانة البالغة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاديات العالمية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- توضيح جميع الجوانب المتعلقة بالدراسة النظرية للنمو الاقتصادي.
- إبراز أهم تطورات أسعار النفط وسوق النفط.
- البحث في العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي وتغير أسعار البترول.

أهمية الدراسة:

تمكن أهمية هذه الدراسة في كونها من أهم المواضيع التي شغلت اهتمام جميع الدول وتزداد أهميتها باعتبارها من المواضيع الأكثر تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة ويمكن إبراز أهمية هذا الموضوع من خلال:

- أهمية الثروة البترولية على الصعيد الوطني باعتباره أساس الاقتصاد الجزائري.

المنهج المتبع:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة اتبعنا المناهج المستعملة في الدراسة الاقتصادية ذلك من أجل استيعاب البحث من جميع الجوانب، حيث اعتمدنا على:

- **المنهج التاريخي:** وذلك لإظهار السلم الزمني للنمو الاقتصادي وتطور أسعار البترول لدراية حالة الجزائر.
- **المنهج الوصفي:** من أجل وصف الظاهرة الاقتصادية.
- **المنهج التحليلي:** من أجل تحليل البيانات بالاعتماد على المؤشرات الكمية وتحليل أسباب وآثار التقلبات التي تحدث.

حدود الدراسة:

نحصر موضوع دراستنا في تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار البترول من خلال دراسة حالة الجزائر.

أما بالنسبة للفترة المختارة (1990-2018) في الفترة التي ظهرت خلال الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي لدعم النمو.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع نذكر منها:

- زيتوني هوارية ،"أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري نمودجا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص اقتصاد و تنمية 2010-2011.
- سايح بوزيد ،"دور الحكم الراشد في التنمية المستدامة بالدول العربية (حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد و تنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية ، جامعة تلمسان 2012. حيث أبرزوا الدور الكبير الدي يلعبه البترول كمادة أولية في تمويل أغلب القطاعات مثل الصناعة و الزراعة.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا هذه الدراسة:

- قدم بعض المعلومات والبيانات.
- قدم الكتب التي تتناول هذا الموضوع.

تقسيمات البحث:

من أجل تحقيق الأهداف التي ذكرناها سابقا، قمنا بتقسيم هذه المذكرة إلى ثلاث فصول وفق خطة منهجية، والتي ترتكز على ثلاثة فصول.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المقاربة الفكرية و النظرية للنمو الاقتصادي من خلال التعريف بالنمو الاقتصادي و الفرق بينه و بين التنمية الاقتصادية بالاضافة إلى النظريات و النماذج التي ركزت على النمو الاقتصادي ثم الفصل الثاني فكان حول أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول فتطرقنا إلى الإطار النظري للبترول و تطور الأسواق البترولية العالمية و الأطراف المؤثرة فيها أما الفصل الثالث فتم من خلاله تقييم سياسة استهداف معدلات النمو في ظل تقلبات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الفصل الأول:
المقاربة الفكرية و النظرية للنمو الاقتصادي

الفصل الأول: المقاربة الفكرية و النظرية للنمو الاقتصادي

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات وتتطلع اليها الشعوب، اذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخاءها، يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية التي تؤدي الى تطوره كعامل البحث العلمي ،الصحة والتعليم، إنشاء مؤسسات ذات الكفاءة العالية...الخ. حيث أن النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل كما يعرف بأنه الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد .

وبالتالي يمكننا القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الركيزة الأساسية لاقتصاد أي بلد. فهو يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو الدخل.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا للتقدم الاقتصادي إذ كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان. وغير مصاحب للتقدم الاقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان. بينما اذ كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج الوطني فان النمو عندها يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي، ومن هنا نقسم هدا الفص إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الثالث : نماذج النمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

تحرص كل دولة في جميع أنحاء العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة، على الحفاظ على مستوى كافٍ لمعدل نموها التنموي، فالاقتصاديات المختلفة ترغب في القضاء على التخلف والفقر، اضافة الى ضمان الاستفادة الكاملة لمواردها الطبيعية والبشرية. ولهذا فهي تهدف الى تحقيق معدلات منو مرتفعة، في حين أن الدول المتقدمة تبدو أكثر حرصا على الحفاظ علي مستويات عالية من الاستخدام. فضلا عن ارتفاع المستوىالمعيشي لأفراد مجتمعاتها. لذلك ينبغي عليها أن تستمر في النمو بمعدل مرضٍ

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي واختلافه عن التنمية

أولا: تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي

التعـــريف الأول: يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. وهذه السلع يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج الرئيسية (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) ، كما يعرف كذلك بأنه تغيير ايجابي في مستوى انتاج السلع والخدمات لدولة ما في فترة زمنية معينة [1].

التعـــريف الثاني: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل والناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من خلال فترة زمنية معينة .[2]

التعـــريف الثالث: يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الالية وانتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم رأس المال التي أدت الى تحويلات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها [3].

---

[1] سيدي محمود ولد سيدي محمد ، المشاكل الهيكلية للتنمية ، وزارة منشورات الثقافة ، دمشق ، سوريا 1995 ، ص90

[2] محمود ، يونس، احمد منصور و السيد احمد السريتي : مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الجامع الاسكندرية ، 2002،ص292.

[3] روبا موريس "النمو الاقتصادي والبلدان المختلفة" ترجمة هشام متولي. الطبعة الثانية، دار الطبعة والنشر بيروت 1979 ص 09

التعـــريف الرابع: النمو الاقتصادي لايعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني [1]

فاذا كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني فانه لن تحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل وبالتالي لن يكون هناك أي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد على الرغم من زيادة الانتاج.

ومن جهة اخرى، حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل كنتيجة لانخفاض عدد السكان بمعدل أسرع من معدل الانخفاض في كميات الانتاج، وهذا في حالة التدهور العام للاقتصاد فانه يتحقق أي نمو في البلد على الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

ثانيا : مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد تعددت مفاهيم التنمية بين الاقتصاديين ولكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي.

فقد عرفهما البعض بأنها العملية التي من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، اضافة الى احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[2].

_وحسب المفكر أمرتياس فانه يعرف التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر. حيث يتجاوز هذا المنظور الذي يرتكز على حرية الانسان مع المقاربات الضيقة للتنمية كتلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج القومي الاجمالي، أو أنها زيادة متوسط دخل الفرد أو أنها التقدم التقني أو التحدث الاجتماعي[3].

-التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف الى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي.

---

[1] محمد عجمية، ايمان عطية ناصف. علي عبد الوهاب نجا. التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية. الاسكندرية 2006 ص 73

[2] محمد عجمية، مرجع سبق ذكره ،2003،ص76.

[3] احمد عارف العساف ،محمد حسين الوادي،التخطيط و التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى،دار النشر و التوزيع، الاردن2011 ، ص36.

ثالثا: الفرق بين النمو والتنمية:

-على الرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهم على أنهما يعبران عن الشيء نفسه إلا أنهما لا يتشابهان، فالتنمية الاقتصادية تختلف عن النمو الاقتصادي الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي لا يقود بالضرورة الى تحسينات نوعية في الحياة[1].

أي أن النمو يشير الى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكن ما تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الخارجية[2].

من هذه المقارنة البسيطة يمكن أن نستنتج أن التنمية أوسع مضمونا من النمو ينطبق على الدول المتقدمة اقتصاديا والتي تتميز باستغلال مواردها استغلال كاملا أو شبه كامل أما التنمية فينطبق على البلدان المتخلفة التي تمتلك امكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها .

_ويمكن أن نلخص أهم النقاط الأساسية في المقارنة بين النمو والتنمية الاقتصادية.

جدول رقم(01-01) : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ اية قرارات من شأنها احداث تغيير هيكلي للمجتمع. يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي. يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة. النمو عبارة عن ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.	عملية مقصودة (مخططة) تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد. تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنوعيه. التنمية تحتاج الى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود الى حالة التقدم. التنمية يطلق على البلاد والمجتمعات المختلفة وتشير الى النمو السريع الذي يحدث فيها.

[1] محمد صالح تركي قريشي، " علم اقتصاد التنمية"، الطبعة الاولى، اثراء للنشر و التوزيع، الاردن2010،ص40.

[2] جمال حلاوة، مدخل الى علم التنمية ' الطبعة الاولى، دار النشر و التوزيع، الاردن ، ص36.

بناني فتيحة، السياسة النقديةوالنمو الاقتصادي، دراسة نظرية. مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوقرة بومرداس 2008-2009 ص 4 .

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

ان تحقيق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لا بد أن يتوفر على كل من العمل، ورأس المال، التقدم التكنولوجي.

أولا: العمل:

يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطور النوعي للعمالة، وانتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الانتاج في العمليات الانتاجية[1].

انتاجية العمل= الانتاج المحقق عدد وحدات العمل المستعملة في انتاجه.

حيث اذا ازدادت انتاجية عنصر العمل فان ذلك يؤدي زيادة الانتاج رغم أن عدد العمال أو ساعات العمل بقيت على حالها.

ثانيا : رأس المال : هو الثروة التي تشكل نوعا من أنواع الأصول، ويستخدم للإشارة الى القوة المالية الخاصة بالمنشئات أو الأفراد [2] ويعرف رأس المال على أنه الأموال المستخدمة في صناعة المزيد من الثروة. أو البدء بمشروع جديد أو تأسيس مؤسسة أو شركة أو الاستثمار في مجالات متعددة.

-حيث يساهم رأس المال في توفير أساسات الانتاج ودعم زيادة الانتاجية، والمشاركة في التنمية الاقتصادية.

[1] رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والمنو الاقتصادي، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2008 ص 74.

[2] Wpitalnoun(momey) cambridgedietionqry retrieved etited 17.5.2017.

ثالثا: التقدم التكنولوجي

"السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان". يعتبر عدد من الاقتصاديين بين أن التقدم التكنولوجي هو أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة [1]و هو تنظيم جديد للانتاج يسمح بـــ :

1- انتاج كمية كبيرة من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج

2- أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات اقل من عوامل الإنتاج

3- أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الامثل لعوامل الانتاج في العملية الانتاجية ، و بالتالي فانه حتى و ان بقيت كميات عناصر الانتاج على حالها و حدث تقدم تقني فان ذلك سيؤدي حتما الى زيادة الانتاج و تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.

على الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو والتنمية فإنها كثيرا ما تستخدم كمفردات بسبب ما تشتمله من عناصر مشتركة ولعل ما يهمنا في هذا المطلب هو معرفة الوسيلة التي عن طريقها تتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما حيث تتمثل في ثلاث معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي.

أولا: معيار الدخل

يعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو وحرية التقدم الاقتصادي ويمكن تقسيم معايير الدخل الى ثلاث مؤشرات:

[1]عبد الله بلوناس،" الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق و مدى انجاز أهداف التنمية الاقتصادية "، ص273.

1-الدخل الوطني الكلي: هو إجمالي الدخول المكتسبة من انتاج السلع والخدمات في دولة خلال السنة.تمثل معايير النمو الاقتصادي مختلف الوسائل والمعايير التي يتم عن طريقها التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي، أي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها قياس معدل النمو في دولة ما.

ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الاجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقاتها.

وتعتبر الزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم من الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي.

وبشكل عام يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي GDP وكذلك متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج كأهم مؤشرين لقياس النمو الاقتصادي.

الناتج المحلي الاجمالي: GDP

_ حسب سيمون كوزنتس simonruznets بهدف قياس النمو الاقتصادي يمكن استخدام معيار نمو الدخل القومي أو الناتج الإجمالي الذي ينتجه سكان البلد بأسعار ثابتة [1].

_ فالنمو في الاقتصاد يعكس الزيادات في الطاقة الانتاجية (توسع الناتج المحلي الاجمالي والتغيرات في في معدل استخدام هذه الطاقة).

_ ممكن قياس الناتج المحلي الاجمالي انطلاقا من ثلاث مقاربات مختلفة:

من خلال الانتاج: ويكون بجمع القيم المضافة لكل الأنشطة الانتاجية التي يراد ادراجها وتعرف القيمة المضافة على أنها الفرق بين اجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الانتاج.

وبالتالي يقاس نصيب قطاع ما لأحد مكونات الناتج القومي الاجمالي مثل الصناعة أو الزراعة بالقيمة المضافة التي أسهم بها هذا القطاع وتشير القيمة المضافة الى الاضافة الى قيمة الناتج في مرحلة معينة من الانتاج لكن زيادة الدخل القومي لا يعني لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل القومي لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا عند نقص السكان بمعدل أكبر.

[1]Tardasbandyopadhyoy 'on mesuring economic devlopment' insubrata and poullevineceds ; development maccoeconomic ; essay in memory of anitaroutbdgelondon and new york; 2009.p99.

حيث اقترح mead استخدام هذا المعيار بدلا من متوسط نصيب الفرد من الدخل، الا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد يؤدي الى نتائج ايجابية أو سلبية، بالإضافة الى أنه معيار محدود القيمة اذا انتشرت الهجرة من والى الخارج[1].

2-الدخل الوطني الكلي المتوقع :

يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل القومي المتوقع وليس الدخل الفعلي فيمكن أن يكون لدولة موارد كاملة مع توفر الامكانيات اللازمة للاستفادة مع ثرواتها بالإضافة الى ما بلغته من التقدم التقني في هذه الحالة يوصى أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل .

3-معيار متوسط الدخل الفردي:

وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه واحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من اجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الانتاج. فاذا كان متوسط الدخل الفردي مرتفعا يعتبر البلد متقدما والعكس بالنسبة لانخفاض متوسط الدخل الفردي ويقاس متوسط النمو باستخدام معدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو = الدخل الحقيقي في الفترة التالية-الدخل الحقيقي في الفترة السابقة/الدخل الحقيقي في الفترة السابقةx100.

من خلال الانفاق: ويكون بجمع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر والشركات والقطاع الحكومي بالاضافة الى نفقات الاستثمار ورصيد المبدلات مع الخارج (الفرق بين الصادرات والواردات).

من خلال الدخل: ويكون بجمع كل المداخيل المتولدة عن الانتاج مثل أجور الموظفين وأرباح الشركات والضرائب.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره،ص 65.

يمثل الناتج المحلي الاجمالي GDP القيمة السوقية الاجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد على مدى فترة معينة (سنة واحدة).

يحدث النمو الاقتصادي بالتزامن مع حدوث النمو في كل القطاعات المشار اليها سابقا، والمبنية في المعادلة التالية: y= G+I+C+X –M حيث تظهر أثار النمو الاجمالي لجميع القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع مرور الوقت.

الدخل القومي الكلي المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي وقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما تتوافر لها امكانيات مختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، اضافة الى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل [1]

متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج:

لأغراض المقارنات الدولية للأداء الاقتصادي يستخدم عادة مؤشر النمو الاقتصادي الذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة البلد على زيادة الإنتاج نسبة إلى معدل نمو السكان، أو بالأحرى بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني.

وفي هذا الصدد يتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمعيار لمقياس دالة الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان .

حيث يشير هذا المؤشر الى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد [2].

يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي المؤشر الأكثر دقة للنمو الاقتصادي، فاذا زاد الدخل القومي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فبدون شك هذا يدل على وجود علامة النمو الاقتصادي في البلد بأكمله. ومن جهة اخرى حدوث زيادة في الناتج الاجمالي قد تكون مؤشرا للنمو الاقتصادي. ولكن ليس في جميع الحالات. حيث يظهر المشكل عندما يكون معدل نمو السكان أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، " التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية" مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] T.R jain ; v .k ohir ; development econo,ics ; op . cit; p10

وبالتالي في هذه الحالة، سيكون هناك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على الرغم من حدوث زيادة في الدخل القومي الحقيقي.

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو = (الدخل القومي الحقيقي في الفترة التالية- الدخل القومي الحقيقي في الفترة السابقة)/الدخل القومي الحقيقي في الفترة السابقة.

يستخدم هذا المعدل فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين متتاليتين، ولا يستخدم لقياس معدل النمو المركب.

(Yn= YO (1+CMc

=CMc

يمكن حساب معدل النمو السنوي المركب CMcبالطريقة التالية[1]:

CMc: معدل النمو السنوي المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول واخر سنة.

Yo: متوسط الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Yn : متوسط الدخل الحقيقي لآخر سنة N

على الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الدخل يعتبر من أكثر المعايير استخداما وصدقا عند قياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم. الا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد. من بينها أن احصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة. فان أساس المقارنات بين الدول المختلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأساليب التي يحسب بناءا عليها.

[1] محمد عبد العزيز عجمية. إيمان ناصف. علي عبد الوهاب نجا(التنمية الاقتصادية) دراسات نظرية تطبيقية مرجع سبق ذكره ص 91-92.

ثانيا : معايير النمو الاقتصادي :

-معايير اجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية، وسنتناول فيمايلي أهم المؤشرات الاجتماعية[1].

- معايير صحية:

لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي مايلي:

أ-عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل طفل من السكان، فارتفاع معدل الوفيات يعني سوء الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء. وكل هذه من صفات التخلف.

ب-معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد فكلما زاد معدل توقع الحياة حل على درجة من التقدم الاقتصادي، بالمقابل كلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

- معايير تعليمية:

للتعليم أهمية واضحة على جانب الانتاج والاستهلاك، فهناك اجماع على أن الانفاق على التعليم يمثل استثمار وليس استهلاك ، ومن أهم المعايير التي تستخدم فالتعرف على مستوى التعليمي و الثقافي مايلي:

أ-نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة عند أفراد المجتمع (نسبة الأمية).

ب-نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

ج-نسبة الانفاق على التعليم بجميع مراحله من إجمالي الناتج المحلي ومن إجمالي الإنفاق الحكومي.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص69.

- معايير هيكلية

تبحث هذه المعايير في مدى التغيرات الهيكلية وكذا التغيرات الواضحة في الأهميات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة كما يؤثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة، على توزيع السكان بين الريف والحضر، وأهم المؤشرات تتلخص فيمايلي:

1- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمال العمالة[1].

2- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى اجمالي الصادرات.

3- نسبي العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

لقد اختلفت الكتابات الاقتصادية قديما حول موضوع النمو الاقتصادي وهذا باختلاف المفكرين والأوضاع التي مرت بها الشعوب، فكان الاهتمام أكثر حول النمو الاقتصادي لدى الدول الصناعية، التي ظهرت مع قيام الثورة الصناعية بأوروبا، فالنمو الاقتصادي يعني التوسع الاقتصادي التلقائي غير معتمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل، ويقاس بوحدات اقتصادية كالدخل الوطني لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي اثرها انقسم العالم الى دول متقدمة وأخرى متخلفة أصبح الاهتمام أكثر بالتنمية والتي تعني التوسع الاقتصادي المقصود.

لذا سنحاول من خلال هذا المحور التطرق للمفاهيم المتعددة للنمة الاقتصادي والى النظريات التي ركزت على عملية النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو عند الكلاسيك

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، ايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص72.

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتبيان طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، الا أن أرائهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه مما يجعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني.

معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي وقد ركزت هذه النظرية على الأفكار التالية:

-الانتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي وكل تغيير في الانتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها.

-ان العلاقة السببية بين تراكم رأس المال والحجم السكاني تؤدي الى تناقص الغلة في الزراعة وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعرف بارتفاع حصة الأرباح.

-ثبات الفن الانتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغير لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرة المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا.

أولا: نظرية آدام سميث Adam Smith 1723 -1790

يعتبر آدام سميث أحد أهم المساهمين، الذين وضعوا الأسس والقواعد الأساسية لنظرية المنو الاقتصادي فعلى الرغم من أنه لم يقم بتطوير نظرية النمو على المدى الطويل الا أن الآراء التي جاء بها في كتابه the nature and causes the nealth of nations

تمثل بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة كما أكد أيضا على دور الادخار الذي يشكل أساس تراكم رأس المال وتتمثل أهم النقاط الرئيسية للنظرية فيمايلي:

تراكم رأس المال: يمثل تراكم رأس المال النقطة المركزية التي تدور حولها نظرية آدام سميث فزيادة تراكم رأس المال الوطني تعني زيادة القدرة الانتاجية والتي تؤدي الى نمو الناتج أو الدخل القومي، وهذا ما يعني النمو الاقتصادي[1].

[1]Trjain v .k.ohri ; development economics ; op.cit p42

فحسب آدام سميث فان الطريقة الوحيدة لزيادة الثروة هي زيادة الانتاج والتي تتطلب بدورها المزيد من الاستثمارات الراسمالية، لهذا الغرض يجب تكوين المزيد من رأس المال والذي يتحقق من خلال المزيد من الادخارات التي تنجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل فمن خلال تراكم الأرباح فان مخزون رأس المال ينمو على مدار الزمن وبالتالي تتحقق زيادة في الانتاج للفترات المقبلة.

تقسيم العمل: حسب Adam Smith يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الانتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم وما يخلفه التقسيم من مزايا فهو يولد وفرات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات التي تؤدي إلى تخفيض الانتاج ووقت العمل اللازم لاتمام العملية الإنتاجية وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم استثمارها ليتراكم رأس المال عن طريق رفع مستوى الانتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة [1].

القانون الطبيعي وسياسة عدم التدخل "دعه يعمل"

دعا آدام سميث الى فلسفة العمل الحر والمستقل حيث تمثل زيادة الدخل القومي النتيجة الطبيعية للأداء الحر للقوى الاقتصادية وذلك لأن كل فرد اديه دافع طبيعي لزيادة الرفاهية الشخصية من خلال زيادة الادخار والاستثمار وبالتالي فان النمو الاقتصادي هو نتيجة حتمية لهذا الدافع أو القانون الطبيعي ويرى أن القانون الطبيعي يتفوق على قانون الدولة لأنه عادل وأخلاقي، وبهذا فقد أكد على مبدأ عدم تدخل الدولة (سياسة دعه يعمل) أي أنه ينبغي على الدولة أن لا تفرض قيودا على حرية الفرد في العمل. فهي تعتبر بمثابة قوة دافعة لتعزيز متغيرات النمو مثل: الادخار، الاستثمار...الخ، يعتقد آدام سميث أن الاقتصاد ينظم دائرة بواسطة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة الى منافع اجتماعية كما يعتبر أيضا أن النظام الرأسمالي يضمن وجود سوق منافسة حرة تشمل عملية التبادل الحر للسلع والخدمات على أساس تقسيم العمل.

أعوان النمو الاقتصادي والتجارة الحرة:

---

[1] مدحت القريشي مرجع سبق ذكره التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الاردن الطبعة الأولى 2007ص56

يعتبر آدام سميث أن المزارعين المنتجين ورجال الأعمال يمثلون الأعوان الاقتصادية في الرئيسية للمنو الاقتصادي، حيث أكد بأن التجارة الحرة والمنافسة التامة في السوق المفتوحة لدفع المزارعين المنتجين ورجال الأعمال الى توسيع الأسواق كل من المحلية والدولية مما يحفز عملية النمو الاقتصادي فهو يعتبر أن الزراعة، الصناعة الى جانب التجارة هي أنشطة مكملة لبعضها البعض تماما .

فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأس مالي ونمو السكان فانه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية وتتناقص معدلات رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد .

ثانيا: نظرية دافيد ريكاردو (David Ricardo (1772_1823

اعتبر Ricardo الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة اذ يوفر موارد العيش للسكان فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي.

اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي وركز على أن الانسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الانتاج اذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن ابعاد مبدأ تناقص الغلة لكنه متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ.

وقد قسم ريكاردو المجتمع الى ثلاث طبقات:

الرأسماليون-العمال-الاقطاعيون.

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين:

البحث المستمر عن أحسن الطرق الانتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

اعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة وهذا يؤدي الى توسيع رأس المال.

أما العمال مهمون، لكن أقل أهمية من الرأسماليون لأن أعمالهم مرتبطة بوجود رأس المال، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات والعتاد وكل ما يحتاجونه للقيام بعملية الانتاج.

أما الاقطاعي وهو مالك الأرض فانه مهم جدا وخاصة في المجال الزراعي لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي. ويقسم ريكاردو الدخل الوطني الى ثلاث أقسام: -أرباح الرأسماليون-أجور العمال- ريوع الاقطاع.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فان الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الانتاجية وللمجتمع وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الانتاجي، ولهذا ركز على زيادة الأرباح اذ كلما زادت هذه الأرباح فان تكوين رأس المال يزداد ويزداد بذلك الاستثمار وبالنسبة للدولة فان دافيد ريكاردو يرى أهمية عدم تدخلهما في النشاط الاقتصادي وأن الرأسماليون هم عمود التنمية الاقتصادية، لذلك يفضل دافيد ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطاتهم حتي لا تقل عزائمهم، وبالتالي تضييع فرصة التنمية[1].

ثالثا: نظرية روبرت مالتوسrobert Malthus

ركز Malthus على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع امكانيات الانتاج للحفاظ على مستوي الأرباح، وأن الادخار لملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون متتالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية.

فبسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي الى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد الى حد الكفاف، وبالتالي فان أي زيادة في الموارد تؤدي الى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

نقد النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

وجهت العديد من الانتقادات للنظرية الكلاسيكية للنمو وتتمثل أهمها في مايلي[2]:

يعتبر الكلاسيك أن الأرض عنصر لدالة الانتاج ، والانتقاد الذي تم توجيهه والذي أكدته التجارب العلمية فان الأرض لا تدخل في دالة الانتاج وانما التقدم التكنولوجي.

[1] بوخشجةهوارية دلاس شهيناز، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية.
[2] مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره ص 57_60.

يعتقد الكلاسيك أن كل الادخارات تكون موجهة للاستثمار ، وهذا ليس صحيح لأن الاستثمار يمكن يزيد من الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

اهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام، حيث يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في ادراك الدور الذي لعبه القطاع العام في تعطيل التراكم الرأسمالي خاصة في الدول النامية.

أظهرت التجربة العلمية للمنو أن تطورات الأجور والأرباح خاطئة، وهذا لأن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور دون حصول انخفاض في معدلات الأرباح[1].

وخلاصة القول فان البعض يعتبر أن النظرية الكلاسيكية تتضمن الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء علي أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية، لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود وحول سياسة الحرية، فهناك القليل من يؤيد هذه السياسة وخصوصا في البلدان النامية.

المطلب الثاني: النمو عند الكنزيين

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثين من القرن العشرين و لم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي، الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.

أولا فرضيات النظرية الكينزية

اهتم جون ماينارد كينز بالشروط اللازمة لنمو الاقتصاد الوطني واعتبر أن الطلب الفعال في مقدمة الشروط اللازمة للنمو ويشير الطلب في التحليل الكينزي الى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وقد

[1] مايكل أبدجمان:"الاقتصاد الكلي(نظرية والسياسة)"، ترجمة محمد ابراهيم منصور وآخرون، دار المريخ الرياض، 1999ص 457.

حددت هذه النظرية العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي، وعرف هذه العلاقة بالمضاعف وحدد هذه العلاقة بالصيغة التالية[1]:

$$M = 1/1 - MPC = 1/MPS$$

حيث :

M: المضاعف.

MPC: الميل الحدي للاستهلاك .

MPS: الميل الحدي للادخار.

هناك ارتباط بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك، وتتحدد آلية النمو بأن الدخل الوطني يتكون من مجموع الدخول الفردية، كما أن الاستثمار يتحول الى دخول فردية أيضا تتفق ويتحول جزء منها الى دخول جديدة، وتكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل القومي تكون أكبر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، ولذا يتم ادخار الجزء الآخر من الدخل ولا يساهم في زيادة الدخل القومي.

لم تتضمن النظرية العامة لكيتر لأي نموذج منهجي للنمو الاقتصادي، وقد ترك هذا الموضوع الى من أتى بعده، مثل هارود دومار، جوان روبنسون وآخرون، الذين اعتمدوا الأدوات الكيترية ليقيموا عليها نماذج للمنو الاقتصادي، حيث اقترح كيتر خطة تتضمن الشروط الأساسية للتطور الاقتصادي، هذه الشروط هي[2]:

قدرتنا للسيطرة على النمو السكاني.

إرادتنا لتجنب حدوث نزاعات وحروب أهلية.

رغبتنا في ازدهار العلم واعتماد الحلول العلمية عند التطبيق.

أن يتحدد معدل التراكم بالمعايير الحدية بين انتاجنا واستهلاكنا.

---

[1] سالم توفيق النحيفي "أسسيات علم الاقتصاد" الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر-الطبعة الأولى 2000ص 322.

[2] ضياء محمد الموسوعي، " أسس علم الاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011ص 79.

ثانيا: نقد النظرية:

لم تتطرق النظرية الكيترية في النمو الاقتصادي الى حالة الدول النامية بل اعتمدت تحليل النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتطورة، ذلك لأن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة ليكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الانتاج، فانه لا يتوقع أن تؤدى زيادة الانفاق الحكومي الى زيادة الناتج الحقيقي بل الى حدوث تضخم وارتفاع مستوى العام للأسعار هذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادية

أولا: نموذج هارود دومارR.FharrodEvseydomar

يرجع هذا النموذج الى أبحاث كل من الاقتصاد " روي هارود" والاقتصادي "افسي دومار" ويعتبر مزاجيين الأفكار الكيترية وأفكار التقليديين، وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه الى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، اذ يهدف الى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه.

وبالتالي من خلال اهتمام كل من هارود و دومار بتحديد معدل الادخار الأنسب، فهما بذلك يؤكدان أنه نتيجة لذلك يعد الاستثمار المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي ويلعبان دوران رئيسيان حيث[1]:

-يعتبر كجزء من الطلب الكلي بحكم أنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية.

-يعتبر الاستثمار بأنه الزيادة في الطاقة الانتاجية والمتمثلة في مخزون رأس المال.

ويعتبر هذا النموذج أن التوفير ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي تشرح فكرتها باستخدام المعادلة التالية:

حيث:

G:نسبة النمو والتي تساوي التغيير في الدخل مقسوم على الدخل GS= S

S:نسبة الادخار والتي تساوي الادخار مقسوم على الدخل.

C:المعامل الحدي لرأس المال والذي يساوي الاستثمار مقسوم على التغير في حجم الدخل

وهكذا فان: إذنI=S

[1]Michelle de mougues ; macreconomiemanetqires ; pqris ; depotlegal :janvier 2000 P 599

ومن هنا فان معدل النمو يكون أكثر ارتفاعا عندما تكون نسبة الادخار أعلى ما يمكن. لكن في حالة عدم قدرة البلد على توفير معدلات مرتفعة للادخار الداخلي فإنها تلجأ للادخار الخارجي حتى تتمكن من تحقيق مستوي معين من النمو[1].

انتقادات نموذج هارود. دومار

-فرضية ثبات الميل الحدي للادخار($\Delta/\Delta y$)ومعدل رأس المال (K/Y) غير واقعية، حيث يمكن أن تتغير في الأمد الطويل.

-أهمل النموذج احتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

-فرضية المساواة فيمابين معامل رأس مال الناتج (K /Y) والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية وخصوصا اذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد[2] .

ثانيا: نموذج سولو-سوان: SOLOW . SWEN

نموذج صولو للنمو الاقتصادي يعتبر من النماذج الأساسية لتحليل النمو الاقتصادي وكمرجع الدراسات الاقتصادية في الأجل الطويل لأنه يسمح بتكامل التقدم التقني في اطار النيوكلاسيكي اذ أخذ الفكرة الرئيسية من الكلاسيك (تقارب نحو الحالة المستقرة في اطار غياب التقدم التقني)، حيث اختبر هذا النموذج من طرف r.solow عام1956 بين أن النمو يتصف بخاصيتين أساسيتين هما:

-من جهة النمو مستقر ومتوازن في اطار فرضية الأسعار وإحلاليه عوامل الانتاج.

-في حالة غياب التقدم التقني، عدد السكان مستقر، معدل الادخار ثابت، النمو الاقتصادي يتجه نحو الصفر[3].

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية بيروت 1983 ص 103.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره

[3] Alain beitonechristirdolle ; économie ; France ; depot légal 2001 ;292.

فرضيات النموذج:

-نموذج سولو يتصف باقتصاد مغلق بتقارب مع توازن كلي مستقر في الأجل الطويل مع معدل ادخار خارجي وتسوده المنافسة التامة في جميع أسواقه ووجود تشغيل كامل لكل من العمل ورأس المال[1].

-يتميز نموذج صولو باستخدام حالة انتاج نيو كلاسيكية.

-فرضية الاحلال الكامل لعناصر الانتاج حيث:

Kt: تمثل العمل وتابع للزمن.

At Ns: يمثل العمل الفعلي.

At: يمثل التقدم التكنولوجي تابعة للزمن.

- الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج موجبة ومتناقصة.
- حالة الانتاج النيوكلاسكية تتميز بعائد ثابت[2].
- كتابة النمو الاقتصادي في شكل معادلتين أساسيتين:دالة الانتاج و حالة تراكم رأس المال[3].

متغيرات النموذج (هيكل النموذج)

المتغيرات الداخلية في النموذج هي:

-الناتج الحقيقي(y). الاستهلاك (c). الاستثمار (i). مخزون رأس المال(k).

-المتغيرات الخارجية هي:

-التشغيل (n). مؤشر فعالية الانتاج (a).

---

[1]Nichel rock inger ; marcoéconomie ; ellipses édition ; paris 2000.p 195.162.

[2]Atainbeitone économie opcit p 392.

[3]For ukulgen , les chéoris de la croissance, UFR economic, france2005 p38.

-تقييم نموذج solow للنمو الاقتصادي

نموذج سولو يسمح لنا بالخروج بثلاثة نتائج

-الرفع من كمية رأس المال عبر الاستثمار يرفع من النمو الاقتصادي، فمع ارتفاع مخزون رأس المال اليد العاملة يرتفع انتاجها.

-البلدان الفقيرة يكون لها معدل نمو أعلى من البلدان الغنية لأنهم يراكمون مستوي أقل من رأس المال وبالتالي يعرفون عوائد متناقصة أقل.

-بسبب العوائد المتناقصة لعوامل الانتاج فان الاقتصاديات ستصل الى مرحلة ما حيث أن ارتفاع حجم عوامل الانتاج لا يرفع من حجم الانتاج (حالة الاستقرار) واعتبر solow أن هذه النتيجة غير واقعية وأن الاقتصاديات لا تصل أبدا الى هذه الحالة بسبب تطور تقني الذي يرفع من عوامل الانتاج.

الانتقادات الموجهة لنموذج solow :

- Solow اعتبر أن الانتاجية الحدية لكل من رأس المال والعمل متناقصة متجاهلا بذلك تأثير التطور التقني الداخلي.

-حسب نموذج سولو نفس المستوى من عوامل الانتاج يجعل الدخل الفردي متساويا بالنسبة لجميع الدول. وهو ما يعزز لديه فكرة التقارب، قير أنه عجز عن تفسير تباعد مستويات الدخل الفردي بين الدول الأكثر فقرا والأكثر غنا.

-النمو الاقتصادي المحقق في هذا النموذج يبقى خارجيا لأنه لا يتولد بأي حال من الأحوال عن النظام الاقتصادي في حد ذاته، فالتطور التقني يكون خارجيا وكذلك الأمر بالنسبة للنمو الديمغرافي، غير أن الدراسات التجريبية أثبتت أن التطور التقني الذي تعتبره خارجيا يفسر نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي[1].

-هذا النموذج غير قادر على تفسير المستوى المنخفض لاستغلال القدرات الانتاجية للدول السائرة في طريق النمو بالرغم من ندرة رأس المال الذي تتسم به هذه الدول.

[1]Karim pellier op cit p 309

خلاصة الفصل:

باعتبار أن النمو هو أحد مؤشرات قياس تقدم أي بلد ، كما يعد الوسيلة الأساسية لتحريك الاقتصاد، بوضع الخطط الاستراتيجية ودفعه الى الأمام لحد نتائج مرضية لاقتصاد ناجح.

الا أن النمو وحده لا يكفي لاقتصاد ذو قطاع واحد بل يلزمه أن يقترن ببدائل متنوعة محكومة بخطط مدروسة حتى نجني من وراءها ثمار اقتصاد صلب تتعاقب عليه الأزمات، ليبقى اقتصاد متصدي لكافة التغيرات المختلفة.

الفصل الثاني:
عموميات حول أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول

الفصل الثاني: عموميات حول أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول

تمهيد:

يعد البترول من أهم مصادرات الطاقة في العالم ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتمع بقيمة اقتصادية عالية، حيث تأتي أهمية من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، ولقد كان البترول في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر، ويبدو أن اشكالية تحديد أسعار البترول تعتمد على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية. فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثير ما في الأسعار، وتخضع السوق العالمية للنفط الى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت الى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق البترولية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في السوق.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول: الاطار النظري للبترول

المبحث الثاني: الأسواق البترولية العالمية

المبحث الثالث: سعر البترول وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية

الفصل الثاني: عموميات حول أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول

المبحث الأول: الإطار النظري للبترول

تطورات استعمالات البترول مع تقدم الحضاري للإنسان، و لم يبدأ التنقيب عنه بشكل واسع الا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما حفر أدوين دريك بئر بترولية في مدينة توتسفيل في فلنسيا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجد البترول على بعد 21 متر عن سطح الأرض.

المطلب الأول: أساسيات حول البترول

هناك تعريفين للبترول تعريف اصطلاحي وآخر اقتصادي للبترول

أولا: تعريف البترول

التعريف الاصطلاحي:

يبدو أن كلمة البترول أو النفط، تنطبق طبيعيا على الهيدروكاربونات السائلة فهي مرادفة لكلمة زيت الصخر وتعني petroleum وتتسع في الاستخدام لتشمل الغاز الطبيعي natural gaz، أيضا كلمة بترول هي في الأصل petro زيت+ olum صخر كلمة لاتنية، أي بمعنى زيت الصخر.[1]

والبترول مادة بسيطة ومركبة، لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون وهو في نفس الوقت مادة مركبةلأنها مشتقة تختلف باختلاف التركيب الجزئي للبترول، وأيضا يسمي الزيت الخام، وهو سائل دهني قابل للاشتعال له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألونه بين الأسود والأخضر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية، والبترول في صورته الخام غير مفيد وللاستفادة منه تتم معالجته بمجموعة من العمليات، والتي يطلق عليها تكرير البترول وينتج عنها مجموعة من المشتقات المفيدة.[2]

التعريف الاقتصادي: البترول سلعة اقتصادية تباع وتشترى في الأسواق المحلية الدولية بأسعار تتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، فالبترول سلعة نادرة قابلة للانتاج والتوزيع والاستهلاك والتخزين.

---

[1] محمد فوزي أبو السعود ، أحمد رمضان نعمة الله،عفاف عبد العزيز عابد الموارد واقتصادياتها بالدار الجامعية الاسكندرية 1985ص 141.

[2] محمد أزهر السماك اقتصاديات النفط، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر الطبعة الأولى 1981ص11.

*كلمة النفط من اللغة الفارسية "نافت" والتي تعني قابليته للسيران.

الجدول رقم (01-02) تاريخ اكتشاف النفط في عدد من الدول العالم العربية منها والأجنبية.

البلدان	التواريخ
الولايات المتحدة الأمريكية	1859
مملكة رومانيا	1857
كندا	1858
القوقاز (القيصرية)	1873
لبيرو	1869
ايران	1908
مصر	1911
العراق	1937
الكويت	1983
المغرب	1943
الجزائر	1956
ليبيا	1959

Source : collection microsoft encarta 2006 pétrole.

ثانيا: الخصائص العامة للبترول

أ-نقطة الانسياب: يقصد بها حرية انسياب المادة البترولية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالبترول الخام، وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينسكب بها البترول، لهذا فان ارتفاع نقطة الانكساب تعني ارتفاع نسبة المادة الشمعية، وكذلك ارتفاع لزوجته ونكون مؤثرة على:[1]

-خفض وتدني نوعية وجودة البترول الخام.

-خفض سعر البترول الخام.

[1] مشدن وهيبة أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003 مذكرة لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد قير منشورة جامعة الجزائر 2004-2005 ص 22.

-زيادة التكاليف الانتاجية.

ب-درجة الكثافة النوعية: وتعني نسبة وزن حجم مادة معينة الى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتهما الحرارية أي درجة حرارة المادة المعينة والماء.

ويعتبر أهم مؤشر للدلالة على جودة البترول الخام، ولقد جرت العادة في التعبير عن درجة الكثافة باستخدام مقياس المعتمد الأمريكي للبترول:[1]

كثافة البترول:API= 141.5 | درجة الكثافة النوعية عند حرارة °60- 131.5

API americanpetroléuminstitute

والتي تتراوح ما بين 1-60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية كبيرة كان البترول خفيف، وكلما كانت منخفضة كان البترول من نوعية غير جيدة كونه بترولاثقيلا .

تتصنف درجة كثافة البترول الى ثلاثة أصناف:

-الدرجات العالية: رمز البترول الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 فما فوق

-الدرجات المنخفضة: رمز البترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 وما دون.

-الدرجات الوسطى: ومز البترول المتوسط مثل زيت الغاز- زيت الديزل يكون مابين 28 درجة و35درجة.

ثالثا: مقاييس البترول

قياس البترول يستند الى الوحدات التالية بحسب الوزن أو الحجم:

1-حسب الحجم: وهي وحدة القياس الأكثر شيوعا:

[1]Mohamed elhocineelément de léconomiepetrolier les hydroearb présent et futur opualgérie p 38

-البرميل: وهو وحدة قياس أمريكية والذي يعادل 159 لتر وهو الوحدة الأكثر استعمالا.

-المتر المكعب: وهو وحدة قياس تستعمل في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية كفرنسا وألمانيا والذي يعادل 6.28 برميل.

2-حسب الوزن: ويعتمد على الطن كوحدة قياس رغم تنوع المقاس الطني فهناك:

-الطن الطويل ويعادل 1006 كلغ.

-الطن المتري ويعادل12 كلغ.

-الطن القصير ويعادل 906 كلغ.

أما وحدات الغازات الطبيعية فقد اعتمدت استعمال القدم المكعب حيث أن المتر المكعب يعادل حوالي 35,31 قدم مكعب.

رابعا: مميزات البترول

تتميز السلعة البترولية عن غيرها من السلع الأخرى ميزات أكسبتها أهمية في زيادة منفعتها وتعظيم قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه الميزات مرتبكة بطبيعة البترول أو كيفية استغلاله ومن أبرز ما نذكره:

1-الميزة التكنولوجية الفنية:

هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة البترولية، فكل تقدم تكنولوجي يعزز مركزه وأهميته من خلال تخفيض تكاليف الانتاج وما ينعكس على السعر لاحقا، ويشار الى أن معظم الدول النامية المنتجة للبترول تفتقر الى هذه الخبرات التقنية والتكنولوجية مما يزيد من تكلفة انتاجها لهذه السلعة.

2-الميزة الانتاجية:

السلعة البترولية تتميز عموما بارتفاع انتاجيتها، وذلك راجع الى أن النشاط الصناعي البترولي يتم بأساليب انتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما عليه في الدول المتقدمة، وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الاجمالية للانتاج.

3-ميزة ومرونة الحركة البترولية

يقصد بها سهولة نقل السلعة البترولية من مراكز انتاجيتها الى مناطق استعمالها واستهلاكها في أي نقطة في العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للبترول والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطوأ عليه أي تغيير.

4-ميزة الاستعمال الواسع:

تتعدد وتتنوع استعمالات البترول وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة، ما يجعل هذه المادة موردا حيويا للاقتصاد العالمي، وأن المشتقات البترولية. على اختلافها وتنوعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة.[1]

المطلب الثاني: أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث

ان أهمية البترول تنعكس وتنسجم في جوانب رئيسية متعددة هي كالآتي:

1-أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين عاملا جديدا من عوامل الانتاج الى جانب الأرض العمل ورأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر و الأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة واعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي.[2]

1-1-دور البترول في القطاع الصناعي:

يستخدم ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول.

بالإضافة الى أن الأنشطة في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول.

---

[1] أسامة فاضل الجمالي الكافة والاقتصاد وسوق النفط سياسات صناعة البترول والغاز الجزء 2 ، 1977 ص 26

[2] حافظ البرجاس الصراع الدولي النفط الغربي بيسان للنشر بيروت 2000 الطبعة الأولى ص ص 74.75.

بالإضافة الى أن الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية وهي الصناعية البتروكيماوية والتي يزداد عددها باستمرار وبصورة غير محدودة ويتجاوز مجموعها حاليا عشرات من الصناعات الأساسية والكبرى أبرزها، صناعة الأسمدة الكيماوية، صناعة المطاط الصناعي، صناعة الجلود الصناعية، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبيعية، صناعة المواد البلاستكية، صناعة البروتين...الخ. وهذه الصناعات تساهم بفعالية كبيرة ومؤثرة في عملية التطور والتقدم الاقتصادي.

1-2-دور البترول في القطاع الزراعي:

دخل القطاع الزراعي في وقته الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن تطلق عليه اسم "البترو-زراعة" وذلك راجع لما قدمه البترول للنشاط الزراعي وذلك من خلال نقطتين:

-البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

-استعمال المنتجات البتروكيماوية وأثرها في التقدم الزراعي.

وفي هذا السياق يشار الى أن مع ارتفاع أسعار البترول سيصبح استخدام الجرارات الآلية أكثر كلفة وسيؤثر ذلك مباشرة على سعر الحصيلة الزراعية، والذي سيرد مباشرة على سعر الغذاء الذي يشتري به المستهلك ويستمر الأمر كذلك في السنوات الأولى من بلوغ ذروة البترول، ولكن مع تناقص تواجد البترول قد يظطر الفلاح الى الاستغناء عن الجرار الآلي، كذلك الى دور المنتجات الكيماوية في حل مشكلة الغذاء العالمية التي يعاني منها حوالي 50% من سكان العالم ففي دراسة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، أشارت الى أن الحل الأنسب لحل مشكلة الغذاء هو التوسع في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية.

1-3-دور البترول في القطاع التجاري:

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثر البترول المستخرج من البلدان النامية، ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر 100 بلد محققة بذلك أرباحا كبيرة، ففي سنة 1984 قدرت الأرباح الصافية لمجموع الابتكارات البترولية الغربية حوالي 27 مليار دولار، كان نصيب الابتكارات الأمريكية منها حوالي 20 مليار دولار، خلال السنوات 1974-1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية الى بلدها الأم ما قدره 110 مليار دولار ربح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج كما حولت

الشركات البترولية البريطانية والهولندية والفرنسية الى بلدانها في نفس الفترة 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات. اذ يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات.[1]

1-4-دور البترول كمصدر للإيرادات المالية:

يتضح هذا الدور في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للعمل والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البترول في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي، ولقد شكلت مساهمة البترول في الدخل الوطني لمجموع الدول العربية لسنة 2007ب 22% ما يعادل 456 مليار دولار وتشكل هذه الزيادة ارتفاعا بمعدل 7.4 مقارنة بمعدل ارتفاع بلغ 22% عام 2006 حينما صاحب ارتفاع في أسعار البترول ارتفاعا في الكميات المنتجة والمصدرة من البترول من الدول العربية.[2]

2- أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي:

ان بلدان غربية الأوروبية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية بناؤها بفضل البترول الذي يتألف دوره في المجال الاجتماعي:

2-1-دور البترول في قطاع المواصلات:

أصبح البترول بمثابة المحرك الرئيسي للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في القطاع المواصلات حوالي 35 % منن مجموع البترول المستهلك في العالم ويعتبر البترين وقود السيارات المازوت وقود البوافر، الكيروزين وقود الطائرات، وتجدر الاشارة الى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

2-2-دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية

يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

2-3-المنتجات البتروكيماوية واستخدامها:

---

[1] حافظ البرجاس، مرجع سبق ذكره ص 79.

[2] التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2008 ص 155.

حلت المنتجات البتروكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك-الألياف الصناعية-المنظفات-المطاط-الأسمدة.

3-أهمية البترول على الصعيد العسكري:

يقول "اوكونورا"*في كتابه امبراطورية البترول الصادر في موسكو سنة 1985 من يملك البترول سيملك العالم لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بترين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بترين السيارات سيسيطر على البر، بل أكثر من ذلك أنه بفضب الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها البترول بقطاعات اقتصادية كاملة.

البترول واتجاهات نتيجة الحرب: ان الدولة التي تمتلك الوقود البترولي ، يكفي قوتها لفترة طويلة وتستطيع نقل تلك الامدادات والتجهيزات الى مناطق القتال هي الدولة الأكثر حظا في النصر اذا توفرت لها بقية العوامل.
البترول سبب للحرب وهدفا لها: يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

المطلب الثالث: خصائص العرض والطلب على البترول

تعددت الآراء حول مفهوم العرض من البترول فهناك من يرى اعتبار الاحتياطي المؤكد هو الكمية المعروضة للبيع في السوق العالمية، ويجب أن تأخذ في الاعتبار عند تحديد العرض من المواد البترولية وأهم هذه الاعتبارات المورد قابل للنفاذ بمرور الزمن، أما الطلب يتمثل في الكميات المستهلكة في دول العالم مضافا اليها التغيرات في المخزون الاستراتيجي من البترول.

وعليه من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى نوع النفقة في الصناعة البترولية كونها من أهم عناصر العرض، وأهم العوامل المؤثرة على الطلب البترولي.

1: العرض العالمي للبترول

تعد صناعة البترول صناعة مختلفة حيث تتميز النفقات فيها بمميزات خاصة بالاضافة الى ما ينطوي عليه قرار الانتاج من عوامل متباينة، الأمر الذي يجعل من الصعب التنبؤ بعرض البترول.

أ-النفقة في الصناعة العالمية للبترول:

تعد النفقة من أهم عناصر العرض حيث أن منحنى العرض يشتق من منحنى النفقة الحدية لذلك من الضروري عند دراسة عرض البترول العالمي، دراسة النفقة، وتجدر الاشارة الى بعض الملحوظات الأساسية الخاصة بالنفقة في صناعة البترول.

-صعوبة المقارنة بين المستخدم والمنتج بشكل دقيق في الصناعة البترول ويترتب على ذلك صعوبة المقارنة بين السعر والنفقة لكل وحدة من وحدات المنتج.

-لا يؤثر قرار الانتاج اليوم على النفقات الانتاج في المستقبل، وبذلك تتكون النفقات الحدية(MC) بالكامل من النفقة الحدية للانتاج (MCP) أي رأس المال العمل والنفقات المادية لإنتاج الوحدة الأخيرة من الناتج.[1]

أ: النفقة على مستوى الصناعة ككل:

قسم الاقتصاديون في مجال تقدير النفقة في صناعة البترول العالمية الى رأيين هما:

الرأي الأول: صناعة البترول صناعة متناقصة النفقة

رأى العديد من الاقتصاديين أن صناعة البترول صناعة متناقصة النفقة، وفي هذه الحالة فان طبيعة الأمور تستدعي أن يكون هناك احتكار لأن عدم وجوده يؤدي الى وجود تقلبات عنيفة غير مبررة في الأسعار، بالاضافة الى ذلك تتناقص النفقات في الصناعة البترولية في الأجل القصير والمتوسط، ويرجع ذلك الى طبيعة ونوعية النفقة في انتاج البترول، فنفقات البترول تنقسم الى العناصر التالية:

-النفقة الثابتة fixedcost

-النفقة المتغيرةvariablecost

-الاتاوةroyalty

[1] زيتوني هوارية أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري نموذج ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر تخصص اقتصاد وتنمية 2010-2011 ص 19-20

*قائد بريطاني في الحرب العالمية الثانية.

وسوف نقوم بشرح كل عناصر لكي تتضح الدراسة

1 النفقة الثابتة :

تشمل جميع النفقات التي تتدفق قبل أن يتدفق البترول من الحفل، وأهمها نفقات البحث والتنمية والاستثمار التي يلزم اقامتها لرفع البترول من باطن الأرض، وفصل الشوائب وتخزينه ونقله الى ميناء التصدير وشحنه.

وهذه النفقة تتناقص مع تزايد الانتاج، مع الأخذ في الاعتبار أنها نكون الجزء الأكبر من النفقات في الصناعة البترولية.

2 النفقة المتغيرة:

هي النفقة الجارية أو نفقة التشغيل التي تستلزمها جميع العمليات، التي تبدأ برفع البترول من الحقل وتنتهي بشحنه، ولكن لا يتوقع أن تشكل حتمية بالنسبة لزيادة الانتاج فهي لا تميل الى الارتفاع، الا عندما يتقدم عمر الحقل.

3-الاتاوة:

هي كمية البترول تدفع علينا أو نقدا لمالك الثروة البترولية سواءا فرد أو حكومة للبلد المنتج ويتم تحديد نسبتها بالاتفاق بين المالك والقائم بالاستغلال قبل البدء في الانتاج بالمعدل المتفق عليه بغض النظر عما يحققه القائم بالاستغلال من ربح أو خسارة، بعد استخراج البترول وتسويقه، تكون ثابتة مع تزايد الانتاج.

الشكل: (02-01) منحنيات النفقة في الصناعة البترولية.

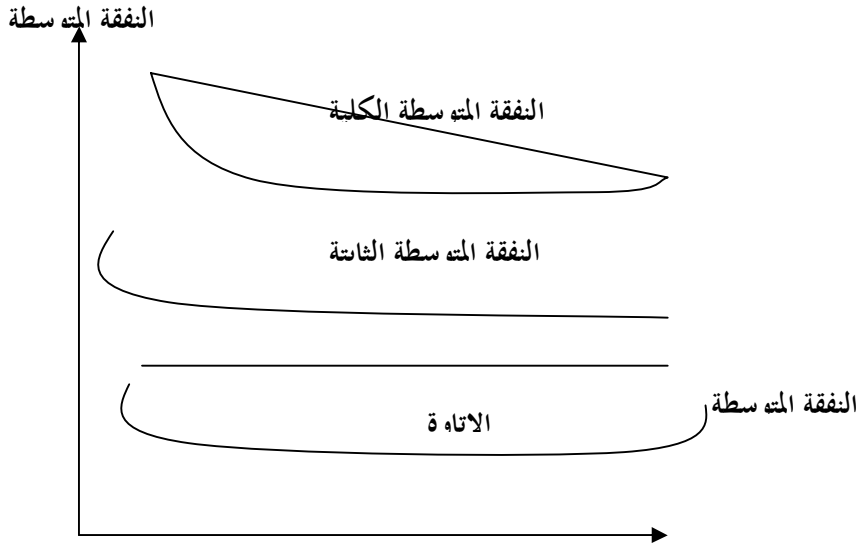

المصدر: منى البردعي، مذكرات في اقتصاديات البترول ص 80.

الشكل(02-01) يوضح أن منحني النفقة المتوسطة الكلية يتجه الى التناقص مع تزايد الانتاج، حيث أن أغلب عناصر النفقة في الأجل القصير والمتوسط متجه إلى التناقص، بالإضافة إلى تحفيز الصناعة البترولية بكثافة رأسمالية وتكنولوجية عالية تجعل العديد من العناصر غير قابلة للتجزئة، الأمر الذي يؤدي الى وفرات بالحجم الكبير مع تزايد الانتاج.

- **الرأي الثاني:** صناعة البترول صناعة متزايدة النفقات:

عارض العديد من الاقتصاديين الرأي الأول، أي أن صناعة البترول صناعة متزايدة النفقة.[1]

تتناقص النفقات والاحتكار الطبيعي:

ليس لنسبة النفقات الثابتة الى النفقات المتغيرة علاقة بوفرة النطاق أو بتناقص النفقات.

بالإضافةإلى ذلك فنسبة النفقات الثابتة الى المتغيرات في الصناعة البترولية عادة ما تكون غاية في الانفاق فلا تتجاوز النفقات المستغرقة أو الثابتة، كما أنها ترفع النفقات المتغيرة كثيرا عن النفقات الاستثمارية في الآبار القديمة أو القليلة الانتاج.

فاذا كان الحل في هذه الحالة كما قال أصحاب الرأي الأول، هو شركة واحدة أو منتج واحد، محتكر فسوف يواجه هذا المحتكر بنفس الحقيقة وهي امكانية تخفيض النفقات عن زيادة الطاقة الانتاجية، ويمكن للمحتكر أن يقارن النفقة الحدية للإنتاج ليس من السعر الجاري أو السعر المنخفض المتوقع ولمن من الأثر الصافي على الايرادات أو الايراد الحدي لا يكون هناك دافع لزيادة الطاقة الانتاجية بمعنى أن هناك حدود أيضا على وفرات الحجم الكبير في الصناعة متناقصة النفقات.

ب- يجب الاشارة الى الصناعة متزايدة النفقات لا تعني بالضرورة أن النفقات ترفع على مر الزمن، فصناعة البترول المتزايدة النفقات ويرجع ذلك الى اكتشاف معظم الحقول الكبيرة منخفضة النفقة، فليس ذلك هو السبب وراء تزايد النفقات في صناعة البترول.

الشكل |(02-02) النفقة الحدية للبرميل

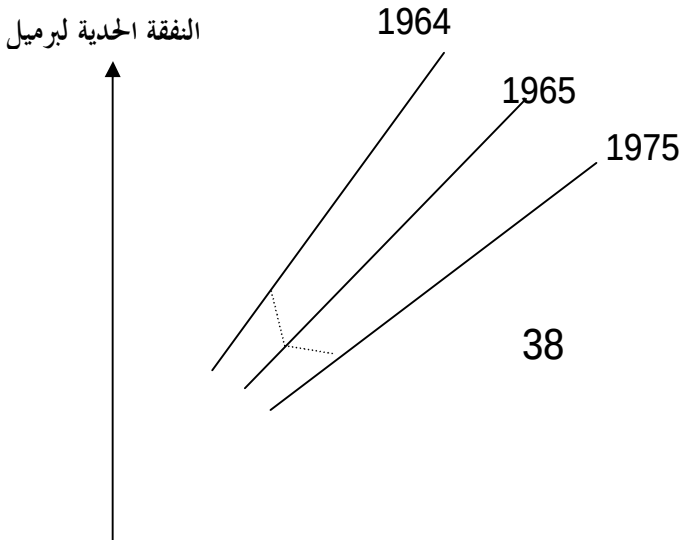

[1] حسن عبد الله، اقتصاديات البترول، مرجع سبق ذكره ص 100.

المصدر: منى البرادعي، مذكرات في اقتصاديات البترول، مرجع سبق ذكره ص 23.

من الشكل نستنتج أن خط واحد من الخطوط الأنابيب أو ناقلة واحدة، يعتبر كل منهما مثالا تقليديا لانخفاض النفقات أو وفرات الحجم الكبير، لأسباب مادية بحتة، تنخفض نفقات الوحدة مع ازدياد الطاقة الانتاجية، فخط الأنابيب يمكن أن يكون صناعة متناقصة النفقات اذ كان يمثل صناعة في حد ذاته.

وسنقوم بدراسة نفقات البترول وتحليل عناصرها:

1-البحث والاستكشاف:

هي عملية انفاق أموال لاكتشاف مكامن البترول، وكلما زاد عدد البراميل المكتشفة بالنسبة لكل دولار منفق انخفضت نفقة البحث للوحدة، وكلما ارتفع ناتج البترول المستهدف، ازداد البحث في المناطق المرتفعة النفقات وكلها ترفع سعر البترول.

حيث أن البحث والاستكشاف ينتقل من الأماكن الأفضل الى الأماكن الأقل ومن هنا ترتفع النفقات.

2-نفقات تشغيل البئر:

كلما ازداد الانتاج ترتفع نفقة البرميل، وحتى مع عدم أخذ الأعمال والنفقات الاضافية للبئر فان الحقيقة الأساسية لإنتاج البترول هي انحدار منحنى انتاج الخزان الى الأسفل.

3-النفقة على مستوى الحقل:

يمكن تقسيم حقول العالم الى نوعين أساسيين من حيث شكل منحنيات النفقة، وهو تقسيم يعتمد على حجم الحقل أو المرحلة التي بلغها من عمره الانتاجي.

أ-حقول كبيرة جدا:

حقول مازالت في سنواتها الأولى تندفق تلقائيا مثل معظم حقول الشرق الأوسط وإفريقيا هذه لايزال معدل الانتاج فيما يمثل نسبة ضئيلة من الاحتياطات المؤكدة وجودها فيها.

اذ ممكن أن تقضي سنوات طويلة دون الحاجة الى وسائل الدفع الآلي وغيرها من النفقات الاضافية التي تؤدي الى ارتفاع النفقة.

الشكل(02-03) منحنيات النفقة لحقل صغير أو قديم.

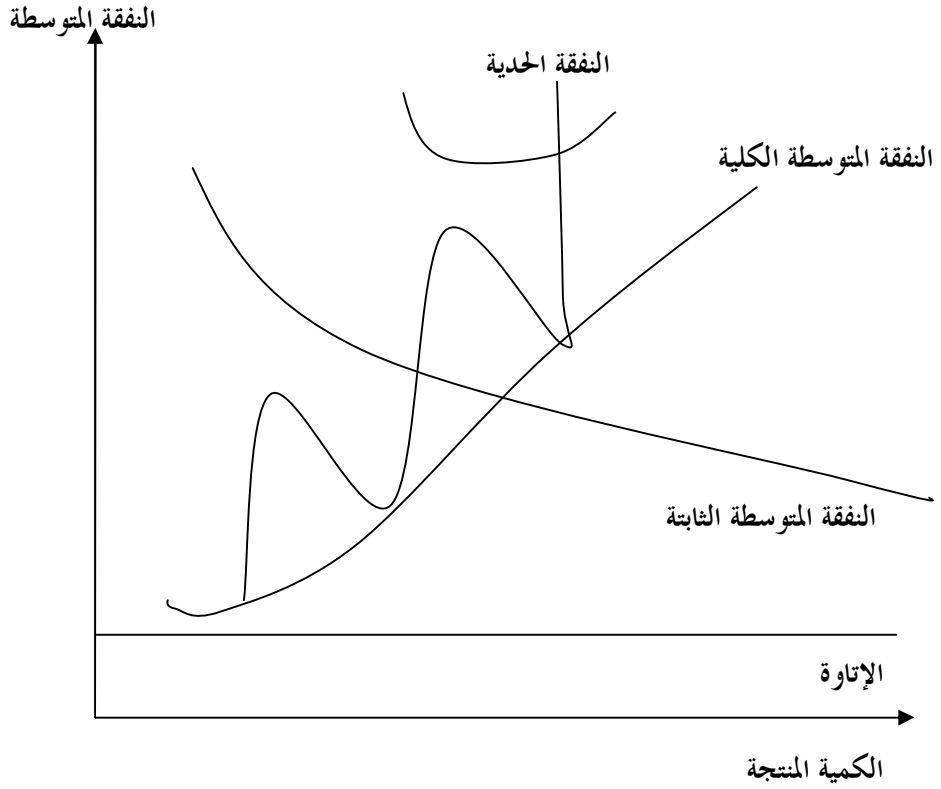

المصدر: منى البرادعي، مذكرات في اقتصاديات البترول، مرجع سبق ذكره.ص 27.

يلاحظ من الشكل أن انفاق تلك النفقات الاضافية قد يتمركز في فترات زمنية معينة، وهذا ما يمكن التعبير عنه بالقفزات الغير منتظمة على منحنى النفقة الحدية.

2: الطلب العالمي على البترول

الفصل الثاني: عموميات حول أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول

خلال الخمسين سنة الأولى من القرن العشرين ارتفع الطلب العالمي على الطاقة(باستثناء الاتحاد السوفياتي-سابقا- وأوروبا الشرقية والصين) من 16.5 مليون برميل الى حوالي 31.3 مليون برميل في اليوم (من المكافئ البترولي) وخلال هذه المدة ازداد متوسط نسبة النمو في الطلب بصورة مطردة من 1.5% الى 5.5% في السيتينات وخلال القرن العشرين سنة من 1950الى1970 ارتفع الطلب العالمي على الطاقة من حوالي 31.3 مليون برميل في اليوم.

وفي الخمسينات والستينات كان العالم يتحدث عن فائض الطاقة وعن الموارد البترولية الرخيصة في المستقبل، وكان الاستغلال السريع لمصادر البترول في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية وفي شمال افريقيا.

1: تطور الطلب العالمي على البترول:

تعتبر سنوات السبعينات، مرحلة التحولات الحاسمة في أوضاع الطاقة العالمية بوجه عام وصناعة البترول العالمية والعربية بوجه خاص، ويرى غالبية خبراء اقتصديات الطاقة أنه بغروب شمس الستينات انتهت المرحلة الطويلة التي تمتع فيها العالم بوفرة لا حدود لها من أفضل وأرخص مصادر الطاقة على الاطلاق وهو البترول، وهي مرحلة تميزت بالتبذير بغير حساب.

ففي عام 1971 زاد الطلب الاجمالي على الطاقة بنسبة 4% وتجاوز الاستهلاك من البترول. 40 مليون برميل يوميا.

-ثانيا: العوامل المحددة للطلب على البترول.

يتحدد الطلب على البترول بعدة عوامل أهمها:

1-متوسط دخل الفرد:

يؤثر مستوى دخل الفرد على الاستهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، كلما ارتفع دخل الفرد ارتفع حجم استهلاكه من الطاقة بحيث أصبح استهلاك الفرد من البترول يعتبر مؤشر مستور المعيشة ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من البترول في كل من الدول الصناعية.

2-أسعار البترول:

يرتبط الطلب على البترول مثل أي سلعة بعلاقة عكسية مع سعر البترول، الا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين هما: بدائل البترول ومرونة الطلب السعرية، ويلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة حيث يصعب في الفترة القصيرة احلال مصدر محل آخر.

3-هيكل الناتج القومي:

تستهلك الدول الصناعية نحو عشر أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من البترول ويرجع ذلك الى احتلال الصناعة مركزا هاما في هيكل الناتج هي هذه الدول مع ما يتميز به من استهلاك مكثف في البترول خاصة صناعات الحديد والصلب والبتروكيماويات ومواد البناء، بالمقارنة بهيكل الانتاج الدول النامية الذي يتميز بالقطاعات الأولية كالزراعة والاستخراج التي ينخفض استهلاكها للبترول.

4-المناخ:

يرتفع استهلاك البترول في البلاد التي يزداد هيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف بطبيعة الحال عند البلاد معتدلة المناخ.

ويتحدد الطلب على البترول مثله مثل الطاقة عموما الى ما يتميز به من خصائص مميزة.

ثالثا: خصائص المرحلة الحالية للتحول الاجمالي في الطلب على البترول:

1-أول هذه الخصائص أن هذا التحول في مجال البترول قد فرض على العالم و لم يكن مسألة اختيار مثل المرحلة الأولى للتحول من الفحم الى البترول.

2-لقد بدأ هذا التحول من منظمة الأوبك وليس عن طريق سياسات الدول المستوردة للبترول أو الصناعة العالمية للبترول.

3-تتميز هذه المرحلة بأنها أكثر اتجاها للتكنولوجيا والكثافة الرأسمالية وتعني ذلك أن قيادتها تتركز في عدد قليل من الدول الكبيرة والمتقدمة، التي تملك لكل الموارد البديلة للطاقة والتكنولوجيا ورأس المال.

4-يتحدد مدى اتجاه التحول الحالي في مجال البترول الى حد كبير عن طريق سلوك وسياسات الحكومات أكثر منه عن طريق الأعمال الخاصة، مما يتضمن أن الاعتبارات السياسية والاستراتيجية سوف يكون لها وزن أكبر عما كان عليه الحال في التحولات السابقة في مجال البترول.[1]

المبحث الثاني: الأسواق البترولية العالمية.

نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط باعتباره سلعة ايستراتجية هامة، فان دراسة السوق النفطية ضرورة ملحة في الاقتصاد الحديث، حيث انها لاتعرف الاستقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح منظمات وشركات الدول المستهلكة والمنتجة للنفط، كما أنها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها. وبالتالي سوف نتطرق في هذا المبحث الى ماهية الأسواق النفطية من خلال القاء نظرة حول التطور التاريخي للسوق البترولية ومفهومها والأطراف المؤثرة في هذه الأسواق.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسوق البترولية.

شهدت السوق البترولية منذ نشأة الصناعة البترولية وفي آواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الى غاية يومنا هذا عدة أوضاع وتغيرات اقتصادية وسياسية في كل حقبة زمنية ولهذا سوف نقوم بعرض مراحل تطور السوق النفطية في الماضي والحاضر.

-خلال الفترة 1960-1973 منذ تأسيس الأوبك من أزمة 1973.

لم تكتف شركات البترول الأجنبية بالتخفيضات التي أجرتها على أسعار البترول العربي عام 1959، بل أقدمت على اجراء آخر في أوت عام 1960 بحيث أصبح سعر البرميل 1.80 دولار و لم تأته شركات البترول بمطالبة الدول المصدرة له بأسعار أعلى، لكن هذه التخفيضات المتتالية لأسعار بترول الشرق الأوسط مهدت لصراع طويل بين

[1] زيتوني هوارية"أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات" الاقتصاد الجزائري نموذجا-مرجع سبق ذكره ص 29-30.

الفصل الثاني: عموميات حول أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول

الدول المصدرة للنفط والكارتل النفطي بدأ مع ولادة منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) بعد شهر واحد من التخفيض الأخير، وعلى وجه التحديد 01 سبتمبر1960.[1]

وجود هذه المنظمة علمت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها والعمل على استقرار أسعار البترول على المستويات التي تكون في صالحها، ولقد بدأت منظمة الأوبك في تحديد السعر رفقة الشركات البترولية الكبرى بعد اتفاقية طهران 14.02.1970. الا أنه بعد 1973 عندما قررت الدول العربية الأعضاء في الأوبك وقف امداداتها النفطية احتجاجا على دعم حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني، انتهى دور الشركات البترولية الكبرى في تحديد السعر.[2]

_خلال الفترة 1973-1981.

تميزت هذه المرحلة بتغيير قوي لسوق البترول من سوق الطالبين الى سوق العارضين بسبب أزمة 1973 حيث كان لمنظمة الأوبك دور كبير في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية والحد من سيطرتها على السوق البترولية وذلك من خلال النتائج التالية:

1-فقدت الشركات العالمية قوتها في تحديد الأسعار، بعد أن فرضت منظمة الأوبك حقها في تحديد قواعد وأسس الأسعار البترولية بما يخدم مصالحها الشخصية، حيث قامت منظمة الأوبك برفع الأسعار وخفض الانتاج مع حظر تصدير النفط الى و.م.أ وهولندا سنة 1973 من حوالي 2 دولار للبرميل الى أكثر من 8 دولارات للبرميل أي تقدر الزيادة بأكثر من 400% والى 90 دولار سنة 1980 والى 34 دولار سنة 1981 وقد استطاعت أن تفرض ذلك لعدة سنوات 1974-.1981

2-حرمان الشركات العالمية من تحقيق الأرباح الطائلة، بسبب تـــأميم صناعة النفط في الدول المنتجة والمالكة للمورد.[3]

---

[1] علوان، محمد يوسف" النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية" كلية الحقوق جامعة الكويت، طبعة الأولى،ص 184.

[2] حمادي ، نعيمة" تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 مذكرة، ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر 2009ص 53.

[3] بوحشبةهوارية، دلاس شهيناز أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2015 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الطاهر مولاي سعيدة 2016-2017.ص10

الفصل الثاني: عموميات حول أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول

-خلال الفترة 1981 الى القرن الواحد والعشرين

تميزت حقبة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي يعدم استقرار الوضع الاقتصادي، السياسي، الأمني، ويظهر ظاهرة جديدة وهي العولمة وغيرها من التقلبات التي أثرت على السوق النفطية حيث أصبحت تضم عدد أمبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق تنافسية، ولكن بعد اختلال الطلب والعرض النفطي في سنة 1981 بزيادة الامدادات النفطية خارج الأوبك و لم تبقى أسعار النفط في وضع معين وعرفت الكثير من التذبذبات في عام 1986 بعد الأزمة النفطية العكسية حيث تغيرت سوق النفط من العارضين الى سوق الطالبين بالإضافة الى:

1-زعزعة النظام الرأسمالي من حيث عدم الاستقرار الأمني(بسبب حادثة 11 سبتمبر 2001) [1] .

2-تميزت السوق النفطية عام 2004 بزيادة الطلب العالمي على النفط وكان ذلك نتيجة مجموعة من الأحداث والاضطرابات السياسية في عدد من دول الأوبك بالإضافة الى الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة الأوبك حيث كان سعر البرميل حوالي 28.11 دولار للبرميل الا أنه ارتفع في الثلاثي الأخير من عام 2004 ليصل الى حوالي 34.75 دولار للبرميل وارتفع الانتاج العالمي للنفط من 2002 الى 2004 من 2.7 مليون برميل يوميا الى 3.4 مليون برميل يوميا.[2]

3-ارتفاع أسعار النفط الى أعلى نسبة له، لم يشهدها من قبل خاصة سنة 2008 حيث شهدت السوق تقلبات حادة بل قفزات سواء بالارتفاع أو الانخفاض حيث ارتفعت أسعار النفط في جويلية 2008 الى ما يقارب 148 دولار وانخفاض فجائي خلال شهرين الى أقل من 90 دولار .[3]

المطلب الثاني: مفهوم السوق البترولية وأنواعها

اولا: تعريف السوق البترولية:

---

[1] مخلفي، أمينة " محاضرات حول مدخل للاقتصاد البترولي" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر 2014 ص ص 55-52.

[2] الوسوي ضياء مجيد" ثروة أسعار النفط 2004" ديوان المطبوعات الجامعية 2005ص29.

[3] مخلفي أمينة 2012 مرجع سبق ذكره ص 52.

الفصل الثاني: عموميات حول أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول

تعرف السوق النفطية على أنها " السوق التي فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذه السوق العرض و الطلب مع بعض التخفيضات بالاضافة الى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية".[1]

-يمكن تعريف السوق البترولية على أنها المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون أو يكونون على اتصال مع بعضهم البعض لاتمام صفقة تتمحور حول النفط (بيع وشراء كمية نفط معينة وبسعر معين).[2]

وهي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة.[3]

ثانيا:أنواع الأسواق البترولية:

نتيجة التطور الذي عرفته الصناعة البترولية أدى الى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق البترول الخام مما أنتج سوقين مختلفين هما الأسواق الفورية و الأسواق الآجلة.

1-الأسواق الفورية: تعد الأسواق الفورية العنصر الأكثر تأثيرا في حركة تجارة النفط الخام بعناصرها الثلاثة (العرض، الطلب، السعر) وتمتلك هذه الأسواق تأثيرا على أسواق النفط الخام وتحديدا في الأسعار حيث تم اختيار سوق روتردام ليمثل سوق من بين أسواق النفط ذات الصفقات الآتية [4]، الى المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليسن بكثيرة فهي تمتاز بالخصائص التالية:

-تعامل بترولي مكثف.

-اضافة الى المستهلكين ينشط نوعان من المتعاملين هم التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق.[5]

---

[1] حسين منيمة." جغرافية الموارد والانتاج" بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1992ص 38.

[2] عفاف عبد الجبار سعيد مجيد علي حسن-مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي الطبعة الثالثة-دار وائل للنشر الأردن

[3] أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره ص 142.

[4] أحمد حسين علة الهلتي، مقدمة في اقتصاد النفط،"الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر بيروت 2011 ص 150.

[5] Oliverlribel 1999 lopec une organisation faceases défis pétrole et techmique association francaise de technicien professionale de pétrole n 418 janvier p 95

حيث تعتبر الأسواق الفورية في صناعة النفط وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة وكذا تحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج اطار عقود طويلة الأجل، و لم يكن السعر الفوري يؤثر تأثيرا محسوس على الأسعار المعلنة والرسمية في الأسواق العالمية.[1]

أما فيما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق الى اخرى فالمشتري الذي يريد شحنة من البترول الخام متوفرة في شهر يتصل بمختلف المنتجين معتادين العمل في المنطقة وتتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في اطار اتفاقيات عامة ما بين المتعاملين.

2-الأسواق الآجلة:

نظرا لخطورة التقلبات في سعر البترول، وضع المنظمون البتروليون سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل وخو ما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة، وتتعدد وظائفها حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار وتساعد على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة البترولية وبشكل شفافية.[2]

حيث عرف العالم منذ مدة طويلة الأسواق الآجلة في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية، وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستخدمة كذلك بالنسبة للنفط اذ لا تنتعش الا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار ويوجد من بين هذه الأسواق ثلاثة أسواق رئيسية هي:[3]

أ-أسواق نيويورك للتبادل التجاري NYMEX*

ب-سوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا IPE*

ج-سوق سنغافورة النقدي العالمي SIME*

---

[1] مولود بوعوينة، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2010ص 15.

[2] بوخشبةموارية. دلاس شهيناز، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالية دولية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الطاهر مولاي سعيدة 2016ص 14.

[3] سالم عبد الحسين ،اقتصاديات النفط الطبعة الأولى الجامعة المفتوحة طرابلس دار الكتب الوطنية، بنغازي 1999-ص 169.

*new york mercantile exchange

internationale petroleum exchange*

singapore internationale monetary*

المطلب الثالث: الأطراف المؤثرة والفاعلة في السوق النفطية.

للأسواق النفطية أطراف فاعلة تؤثر فيها تمثلت فيمايلي:

أولا: الشركات العالمية للنفط:

تنقسم الشركات الفاعلة في السوق النفطي الى ثلاث شركات وهي:

1-الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع).

لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع* على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها البعض الذي ساعد في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، وتمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها لتغطي الأنشطة الانتاجية كالتسويق والانتاج والنقل كما قامت بإحكام السيطرة على المستوى العالمي للنفط حيث تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

2-الشركات الأمريكية المستقلة:

وهي شركات لا تعمل الا في الولايات المتحدة الأمريكية ذات أحجام مختلفة وتمتاز هذه الشركات بإنتاجها للنفط فقط.[2]

3-شركات بترول وطنية:

وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للمكومة، الأمر الذي يؤدي الى ضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي.[3]

ثانيا: الدول والمنضمات النفطية

---

[1] دوين يوسف، عربية رشيد، أثر تقلبات أسعار النفط على حركة رؤوس الأموال للفترة 1986-2015. دراسة قياسية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكادمي في العلوم الاقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف-المسيلة-2016ص13.

[2] أحمد حسين علي الهيتي، مقدمة في الاقتصاد النفط ، الطبعة الأولى الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت 2011ص 151.

[3] عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية المجلد 16 العدد2 غزة 2014 ص 30.

الفصل الثاني: عموميات حول أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول

تنقسم الدول والمنضمات النفطية الى:

1-من ناحية الدول المنتجة: تمثلت فيمايلي:

أ-منظمة الأوبك

أنشأت منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) عام 1960 من قبل الموردون الأساسيون لسوق البترول العالمية، العراق، فترويلا، الكويت، ايران. المملكة العربية السعودية ويعود السبب الرئيسي لانشاء المنظمة الى التخطيط الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 وهذا ما أنتج عنه خسائر كبيرة في ايرادات الدول المنتجة والتي بلغت 15% وكانت نقطة تحول كبرى في تطوير العلاقات الدولية.[1]

انضمت الى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول: قطر 1961، ليبيا. إندونيسيا 1962 امارات العربية المتحدة. الجزائر 1969، نيجيريا 1971، الاكوادور 1973 الغابون 1975 وانسحبت أنغولا سنة 1995.

تهدف هذه المنظمة الى:

تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء في السوق العالمية.

تحديد الطرق و الأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية.

تنسيق و توحيد السياسات البترولية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سوآءا في صورة منفردة أو جماعية.

زيادة مداخيل أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة لتحقيق معدلات منو اقتصادية تتناسب مع التطورات والتغيرات في الداخل والخارج.

تعتمد الأوبك في سياسة تسعير البترول 1-1. 1987 سلسلة من الخامات هي: مزيج صحاري الجزائر 44 خام، ميناسالأندونيسي 34، نفط بوني خفيف النيجيري37، عربي خفيف السعودي 34 نفط دبي 39، تيجوانا الفترويلي 31، واستيموس المكسيكي 33.[2]

---

[1] البرجاس، حافض " الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى " بيروت بيسان للنشر 2000ص 241.

[2] مشحن وهيبة، أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003 مذكرة ماجيستر العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ص 29.

ثم أصبحت منذ 16.07.2005 تشمل احدى عشر خامل من مختلف دول الأوبك وهي صحاري الجزائر ميناسالأندوسي، ايران الثقيل الايراني، البصرة الخفيف العراقي، كويت اكسبورت الكويتي، السيدر الليبي، بوني خفيف النيجيري، مدين القطري، العربي خفيف السعودي، موربال الا مارتي.

ب-منظمة الأوبك: منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبيك) أنشئت عام 1968 وتضم في عضويتها كل من الدول التالية: الكويت-السعودية، ليبيا، الامارات، البحرين، الجزائر، سوريا، العراق، قطر، مصر وتعتبر منظمة اقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي أنشئت باتفاقية بين أقطار تنتج النفط وتصدره، وتهدف الى التعاون فيما بينها لتطوير الصناعة النفطية العربية يشكل عام والحفاظ على سوق النفط بشروط عادلة ومعقولة.

باعتبار أن ايرادات النفط تعد من أهم مصادر الدخل القومي للدول الأعضاء في المنظمة، وبشكل انتاج دول الأوبك نحو 27% من مجموع الانتاج العالمي.[1]

يمثل الجدول المقارنة بين أوبك ودول خارج الأوبك بالنسبة للإنتاج الاحتياطي وطاقة الماضي.

	الانتاج م/ي	الاحتياطي مليار للبرميل	طاقة المصافي ب/ي
أوبك	30.8	814.00	8.2
خارج أوبك	43.7	231.5	72.8

المصدر:النفطوالتعاون العربي العدد01، سنة 2002، ص.41

2-من ناحية الدول المستهلكة: تمثلت فيمايلي:

أ-وكالة الطاقة الدولية*

أنشئت الوكالة الدولية للطاقة في أعقاب ما اصطلح الغرب على تسميته بأزمة الطاقة أو الصدمة المفطية التي تلت على اقدام الدول العربية المصدرة للنفط في أواخر سنة 1973 على زيادة أسعاره وخفض انتاجه وخطر تصديره الى الدول التي ساندت اسرائيل ووقفت بجانبها أثناء حرب أكتوبر 1973.

وقد انبثق عن مؤتمر واشنطن تكوين مجموعة تنسيق الطاقة من ممثلي 12 دولة صناعية غربية، منها 8 دول مجموعة أوروبية عدا فرنسا ثم الولايات المتحدة وكندا واليابان والنرويج وفي 15 نوفمبر من نفس السنة قرر مجلس في اطار

[1] حسن عبد الله "مستقبل النفط العربي"، الطبعة الأولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2006ص288.

*تضع الوكالة في عضويتها الولايات المتحدة كندا المملكة المتحدة ألمانيا ايطاليا اليابان استراليا نيوزلمدا السويد بلجيكا هولمدا لوكسمبورغ ايرلاندا سويسرا اسبانيا النمسا تركيا اليونان المجر البرتغال النرويج.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انشاء وكالة دولية للطاقة وذلك كهيئة مستقلة في اطار التنمية مقرها في باريس تهدف الى اقامة الشبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط[1]

قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء باتباعها وهي:

السماح بزيداة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء الى المستوى الذي يؤدي الى ترشيد الاستهلاك من ناحية وتنمية المصادر البديلة محل البترول في التدفئة، توليد الكهرباء، القطاعات الأخرى.

احلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة، توليد الكهرباء القطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.

وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الامدادات البترولية.

تشجيع التوسع في استخدام الطاقة النووية على أن يترك لكل دولة عضو حرية انتهاج الطريقة التي تتناسب مع ظروفها الخاصة.

ب- الشركات البترولية العالمية:

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية وهي مملوكة أساسا الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا وهولندا هذه الشركات كانت لوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الانتاج البترولي العالمي كما أنها تملك 70بالمائة صناعة التكرير العالمية كما أنها تمتلك 50 من ناقلات البترول تتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية.

أكبر هذه الشركات هي " أكسون" ثم شركة " غولف" وشركة" موبيل أوبل" والشركات الأمريكية تسمي "تشفرون" بالاضافة الى الشركتين الهولندية "شل" والبريطانية "بريتش بتروليوم" ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78% من انتاج البترول في العالم خلال سنة 2004 زمن هذه الشركات شركة وامكو السعودية، شركة النفط الوطنية الايرانية، شركة بتروليوس المكسيكية، شركة بترومل الصينية وتؤثر الشركات البترولية على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر وتطوير أساليب الانتاج والبحث والتنقيب مما يؤدي الى التأثير على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للنفط لاحقا. [2]

[1] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره 2013ص 127.

[2]Gerdonbantand others cude oil unortainty about future oil supply marqesit important to devlopstrategy for addressing apeq and declienpin oil production repoet to congressing requesters untedst

المبحث الثالث: سعر البترول وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات اثارة للجدل لما شهدته أسعار البترول من تطورات ملحوظة على مر الزمن، وسعر البترول له أهمية كبرى في الاقتصاد العالمي لما له من آثار على اقتصاديات مختلف الدول وعلى توازناتها الداخلية والخارجية ويعتبر سوق نيويورك السوق الوحيد الذي على أساسه تحدد أسعار البترول العالمية في أي مكان، لكن مع تطور آبار البترول في تكساس من أصبح خليج المكسيك مركز التجارة العالمية للبترول، ويبقى هذا النظام ساري المفعول الى غاية سنة 1960 غير أنه يمنع من تدني الأسعار العالمية للبترول.

ومن خلال هذا المبحث سوف نلقي الضوء على السعر البترولي وأنواعه بالاضافة الى علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: السعر البترولي.

يعتبر سعر البترول من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب سعر البترول و أنواعه .

الفصل الثاني: عموميات حول أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول

اولا: تعريف السعر البترولي:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة بذلك الشيء ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي:

- يعتبر تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلعة البترولية خلال فترة زمنية، نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومناخية وسياسية بالاضافة طبيعة السوق السائدة حينها.[1]

وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، اذ حدد في البداية على أنه التكلفة الانتاج مضافا الى الربح المتوسط وتتغير طبيعة السوق بتغيير مفهوم السعر ليصبح احتكاريا تسيطر عليه الشركات البترولية الكبرى، ويعد تغيير ميكانزمات السوق البترولية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب.[2]

ثانيا: أنواع أسعار البترول

يتم استخدام عدة مصطلحات سعرية في السوق البترولية فهي تستخدم كأداة تقييمية لسعر السلعة البترولية في حالاتها المختلفة وفي مايلي سنذكر أهمها وأبرزها:

1-السعر المعلن postedprice

بدأ استخدام هذا النوع من الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تعلنه الشركات البترولية عند آبار الانتاج ثم انتقلت عملية الاعلان الى موانئ التصدير، وكان من أهم الأسعار المعتمدة في النظام العالمي لتسعير البترول حتي الحرب العالمية الثانية، فكان تحديد هذه الأسعار باعتبار أن البترول يأتي من دول الخليج المكسيك بغض النظر عن المورد الأساسي لتصديره.[3]

2-السعر الحقيقي actuelprice

---

[1] Ayoub antoine perce bois jacques ;petrole marché et stratégies ; economica paris 1987 p 3

[2] نواف الرومي،"منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي" الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا 2000 ص 50.

[3] Chitourchenseddine la politique et le nouvel ordre petrolier international alger 1998 p 114

بدأ العمل في هذا السعر في أواخر الخمسينات عندما انخفضت الأسعار المعلنة بسبب ظهور الشركات البترولية الوطنية، والتي كانت تقدم تخفيضات متنوعة للمشترين.

ويعبر السعر الحقيقي عن الشراء الحقيقي، ويسمى أيضا سعر التحول أو سعر التوقف أو يعير عن السعر المحاسبي، وذلك عند تنازل شركة لشركة أخرى عن كمية البترول الخام والسعر المدفوع مقابل ذلك يسمى سعر التنازل حيث لا ينتشر السعر الحقيقي أبدا للرأي العام بل يبقى لدى الشركة البترولية.[1]

3-سعر الاشارة:

هذا النوع من الأسعار ظهرت منذ فترت الستينات حيث بدأ ظهور الأسعار المتحققة الى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الاشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، ان هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1956 .[2]

4-سعر الكلفة الضريبية taxcostprice

هو السعر المعادل لكلفة انتاج البترول الخام مضاف الى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة اتفاقيات استغلال الثروة البترولية اذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية للحصول على برميل من البترول الخام. وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بهذا السعر يعني البيع بخسارة.[3]

5-السعر الضروري spot price

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في الأسواق البترولية، ويمكن اعتباره سوقا غير مستقرة بسبب ارتباطه بمستوى الاختلال بين العرض والطلب، وحسب الاقتصادي ayoubantoine* فان السوق الضرورية كانت تحدد منذ

---

[1] Chitourchemseddine la politique et le nouvel ordre pétrolier international p 114

[2] الدوري محمد أحمد، "محاظرات في الاقتصاد البترولي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983ص 198

[3] الدوري محمد أحمد " محاظرات في الاقتصاد البترولي" مرجع سبق دكره ص 198

1973 مستور أسعار البترول الخام، وكانت الأسعار الرسمية لمنظمة الأوبك تتبع نفس تغيراتها لكن بفترة تأخر معينة فيمكننا اعتبار أن السوق الفورية عبارة عن مكان تلتقي فيه قوى العرض والطلب لتحديد سعر السلعة البترولية.[1]

المطلب الثاني: تطورات أسعار البترول العالمية

أولا: تطورات أسعار البترول خلال الفترة 1970-1985

شهدت أسعار البترول تطورات ملحوظة لم تكن متوقعة منذ بداية السبعينات بعدما كانت مستويات جد متدنية خلال السنوات السابقة، حيث بلغ سعر البترول العربي الخفيف 2.03 دولار للبرميل سنة 1971، هذه الأسعار لم تبقى عند هذا الحد بل واصلت ارتفاعها الى غاية منتصف الثمانينات، ونشير أنه خلال هذه الفترة عرف العالم أزمتين بتروليتين أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، فالأزمة الأولى كانت سنة 1973 حيث تضاعف السعر أكثر من ثلاث مرات، أما الأزمة الثانية كانت سنة 1979 حيث فاتت نسبة الزيادة 50% مقارنة بنسبة 1978.[2]

الجدول(2-2) : تطور أسعار البترول خلال الفترة (1970-1985)

السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي
1970	1.67	2.41
1971	2.03	2.71
1972	2.29	2.70
1973	3.05	3.05
1974	10.73	9.67
1975	10.73	8.42
1976	11.51	8.92
1977	12.39	8.66
1978	12.70	7.56

[1] Chitourchemseddine la politique et le nouvel ordre pétrolier international p 120

*خبير في قضايا البترول في السوق العالمية

2

1979	17.25	9.00
1980	28.64	13.21
1981	32.51	15.57
1982	32.38	16.01
1983	29.04	14.73
1984	28.20	14.89
1985	27.01	14.04

Source : opecannuelstatisticalbulletin n 2007 Vue www.opec.orgp21

أولا: أزمة 1973-1974

نتيجة لظروف حرب أكتوبر عام 1973، اجتمعت أقطار الخليج العربي الستة الأعضاء في الأوبيك في 16جوان1973 في الكويت حيث تضمن المؤتمر قطع امدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، البرتغال، اضافة الى تخفيض الانتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 5% ابتداءا من ديسمبر 1973

الجدول: (02-03) العوائد النفطية لبعض دول الأوبيك خلال الفترة (1972-1975)

السنة	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	22676
الكويت	1657	1900	7000	7500
قطر	255	409	1600	1700
الجزائر	700	300	3700	3375
ليبيا	159	230	600	510
العراق	571	1843	5700	7500
الامارات	551	900	5536	6000

المصدر: عبد المجيد فريد، عرب النفط، الطبعة الأولى بيروت مؤسسة الأبحاث العربية 1986 ص 116.

فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل الى 11.6 دولار للبرميل كما تم اقرار رفع الضريبة على الأرباح من 55%الى85% ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية حقيقية.

الا ان ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تظافرت مجموعة من العوامل والتي أدت الى حدوث أزمة 1973: 1-انخفاض قيمة الدولار.

2-سلسلة التأمينات التي أقدمت عليها كل من الجزائر والعراق.

3-المنافسة العالمية على الطاقة.

4-تضاعف قوة الأوبيك.

ثانيا: أزمة (1979-1980):

تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار النفط التي سجلت ارتفاعات لم تكن متوقعة رغم الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة للحد من ارتفاع الأسعار التي تضاعفت من 12.9% دولار للبرميل سنة 1978 نتيجة الحرب العراقية الايرانية وتقلص العرض الى مستويات خطيرة جدا. ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت الى حدوث الأزمة النفطية الثانية 1979.[1]

1-انخفاض الانتاج الايراني: نتيجة الأوضاع السياسية السائدة في ايران تقلص انتاجها النفطي من 5241.7 برميل يومي سنة 1978 الى 3167.9 سنة 1979

2-تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: ان تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي جعل دول الأوبيك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها.[2]

---

[1] بودرامة مصطفي " التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر" المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد أيام 07.08 أفريل 2008ص 07.

[2]

الجدول رقم (02-04): تطور أسعار النفط لدول الأوبيك خلال الفترة (1970-1985)

السنوات	سعر الدولار\ البرميل
1970	2.1
1971	2.6
1973	3.1
1974	10.4
1977	12.6
1978	12.9
1979	29.2
1982	31.7
1984	28.1
1985	27.5

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبيك العدد 34 سنة 2008.

_أسعار البترول خلال الفترة 1986-2015.

خلال عام 1986 حدث تدهور سريع وكبير في أسعار النفط الخام حيث انخفضت الأسعار الاسمية الى حدود 50% فسعر البرميل الوحد انخفض سريعا، واستمر سعر البرميل بالانخفاض السريع والكبير عام بعد آخر، اذ بلغت السعر بين الاسمي والحقيقي على التوالي (14.26-17.7) دولار للبرميل في عام 1986 وارتفع السعر الاسمي والحقيقي الى 22.3 والحقيقي الى 25.6 دولار للبرميل عام 1990 عقب غزوة العراق للكويت واستمر انخفاض الأسعار في عقد التسعينات حيث انخفض السعر الى 16.9 دولار للبرميل عام 1995 وبلغ أدنى هبوط له في عام 1998 حيث بلغ السعر الحقيقي 11.7 دولار للبرميل فيما بلغ السعر الاسمي 27.6 دولار للبرميل عام 2000[1] وفي مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلسلة أوبيك انخفاض في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبيك 23.1 دولار للبرميل لتنخفض ب 5.3 دولار بسبب أحداث 33 سبتمبر 2011.[2]

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط (1862-2010) مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية العدد 18 العراق، 2015 ص 11-12.

[2] أوبك التقرير السنوي 2001 العدد 28 فينا.

وفي عام 2002 شهدت السوق النفطية العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلسلة خامات الأوبيك الى 24.3 مليار دولار للبرميل (أوبيك 2002).

أما عام 2003 فقد سجل معدل مرتفع لأسعار سلسلة أوبيك حيث ارتفعت بنحو 3.8 دولار للبرميل أي نسبة 15.8 ليصل معدلها الى 28.2 دولار للبرميل لتتخطى بذلك الحد الأعلى للنطاق السعري المحدد من قبل المنظمة وهو 28 دولار للبرميل (أوبيك.2003).

وشهد عام 2004 شورة في أسعار البترول ، اذ بلغ 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004 ونتيجة الضغوط تم اجتماع الأعضاء في بيروت بتاريخ 03جوان2004. برفع سعر سقفالإنتاجبمقدار 2.5 مليون برميل فل اليوم، ثم جرى اجتماع استثنائي في 21جويلية2004 وتم زيادة رفع الانتاج بمقدار 500 ألف برميل في اليوم.

واستمر سعر النفط بالارتفاع الى أن وصل الى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، حيث بلغ معدل سعر سلسلة الأوبيك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005 وتخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل حلال نفس السنة.

بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي سنة 2005 نسبة 64.4 ووصل اجمالي الطلب على النفط الى 83.8 مليون برميل (أوبك 2005).

بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل لتنخفض الى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006 ومن أهم العوامل التي أدت الى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الانتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط (أوبك 2006) وشهدت سنة 2007 استمرار في ارتفاع الأسعار اذ تجاوز المعدل اليومي سعر سلسلة الأوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007 (أوبك 2007).

وفي عام 2008 ارتفعت أسعار سلسلة خامات أوبك بمقدار 25 دولار للبرميل أي بنسبة 36.2 % حيث وصل 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم الى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر الى

52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع ويعود السبب الى تفاقم الأزمة المالية العالمية والانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية (أوبك 2008).

واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر ب 35.4 % (أوبك 2009).

ليرتفع سنة 2010 الى 77.38 دولار للبرميل وصل الى 107.64

وفي سنة 2012 استقرت المعدلات الشهرية لسعر سلسلة خامات الأوبكمابين حوالي 108و118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة، وحقق المتوسط السنوي لسلسلة مستوى قياسي بلغ 109.5 دولار للبرميل (أوبيك 2012)

تميزت أسعار النفط العالمية خلال عام 2013 بحالة من الاستقرار النسبي، برغم انخفاضها ولأول مرة منذ عام 2009 وان كان بدرجة متواضعة، حيث تراوحت المعدلات الشهرية بسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق محدد ما بين 101و109 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي 105.9 دولار للبرميل خلال العام منخفضا بحدود 3.6 دولار للبرميل (أوبك 2013).

ثم انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2014 بشكل ملحوظ لتصل الى أقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبيك ضمن نطاق كبير ما بين حوالي 59.5 و 107.9 دولار للبرميل خلال أشهر السنة وبلغ المتوسط السنوي لسلسلة 96.2 دولار للبرميل خلال العام منخفض بحدود 9.7 دولار للبرميل (أوبك 2014)

استمرت في الانخفاض في عام 2015 لتصل الى أقل مستوياتها منذ عام 2005 حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تتراوح مابين 33.6 و 62.2 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط للسلسلة 49.5 دولار للبرميل مشكلا انخفاضا بحدود 64.7 دولار للبرميل (أوبك 2015).

المطلب الثالث : علاقة سعر البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية

يلعب سعر البترول دورا كبيرا في التأثير على الدول المنتجة وكذا المستوردة، له لما له من تأثير على مداخيل الدول المنتجة من العملات الصعبة، وكذا تأثيره على الالتزامات المالية للدول المستوردة من خلال ميزان المدفوعات .

الفصل الثاني: عموميات حول أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول

أولا: علاقة سعر البترول و التضخم:

تعتبر العلاقة بين أسعار البترول والتضخم* عي علاقة طردية، فأسعار النفط تنعكس على تكاليف الانتاج وبالتالي على أسعار المنتجات النهائية، وبالنسبة للدول التي تستورد هذه المنتجات فإنها تستورد معها التضخم، مما يؤدي الى التأثير على المستور العام للأسعار، لأن البترول يدخل كمادة أولية والزراعة والصناعة وقطاع الخدمات، وتعتبر أسعاره تكاليف بالنسبة لانتاج هذه القطاعات، ومن جهة أخرى يؤثر التضخم على القيمة الحقيقية للعوائد البترولية التي تتلقاها الدول المصدرة لهذه المادة.[1]

ثانيا: علاقة سعر البترول بالذهب:

تتأثر أسعار الذهب بأسعار البترول وتؤثر فيها، بالرغم من الفارق الكبير بينهما من جميع النواحي، فالذهب كان العملة السائدة حتي تم استخدام العملات الورقية في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، أما النفط فهو وقود الحضارة البشرية المعاصرة وقد سمي الذهب الأسود لأنه أصبح مصدر الثروة والدخل للعديد من دول العالم التي تصدره، نشأت علاقة عكسية بين الذهب والبترول، فكلما ارتفعت أسعار البترول انخفضت أسعار الذهب والعكس صحيح وذلك لأن الدول الصناعية المستوردة تمتلك احتياطي من الذهب، تبيع جزءا منه لكي تتمكن من شراء ما تحتاجه من البترول فيزداد العرض من الذهب مما يقلل من سعره، وعندما تنخفض أسعار النفط تصبح تلك الدول في موقف يمكنها من شراء الذهب لزيادة احتياطها منه مما يزيد الطلب عليه وبالتالي ترتفع أسعاره، وبالرغم من انخفاض أسعار البترول في أواخر التسعينات من القرن الماضي الا أن أسعار الذهب انخفضت لأن العديد من الدول من أهمها بريطانيا صاحبة أكبر احتياطي من الذهب قررت أن تبيع نصفه لحماية الجنيه الاسترليني كما أعلنت سويسرا بيع جزء كبير من احتياطها وكذلك قرر صندوق النقد الدولي أن يبيع 10% مما لديه من الذهب بدرجة كبيرة مما خفض أسعاره.[2]

ثالثا : علاقة سعر البترول والدولار :

ان العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان حيث في الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار الى رفع أسعار البترول، يسهم ارتفاعه في تخفيض الدولار، فمنذ أن تم اعتماد تقويم البترول

---

[1] زيتوني هوارية، مرجع سبق ذكره 2011ص 82

*الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما.

[2] عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات القاهرة 2002 ص 81.

بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير البترول في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه وفي حال ترك السوق يتوازن وفق للظروف الجديدة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا بأن الاقتصاد الجزائري مر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إذ أنه عايش عدة فترات اتسمت ببعض الخصائص والمميزات المتمثلة خصوصا في التبعية الخارجية لجميع الأصعدة وكذلك اعتماده على قطاع المحروقات مما استدعى جملة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية وذلك لإنعاش وإخراج الاقتصاد من خطر المديونية.

إلا أن الأثر الذي تخلفه تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري كبير جدا حيث مس كل القطاعات الاقتصادية، وذلك لأن الإيرادات النفطية بمثابة شريان الحياة للاقتصاد الجزائري حيث تشكل أهم مورد لتمويل الخزينة العمومية ودعم عجلة النمو.

فرغم الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر في كل من قطاع المحروقات والقطاع الاقتصادي إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال وذلك بسبب تذبذب أسعار النفط خلال فترة الألفينات انتعش الاقتصاد الجزائري حيث تعد القضاء على المديونية الخارجية والتي كانت تقدر بـــ 33 مليار دولار وكان هذا عام 2010 وتم تحقيق احتياطي كبير للصرف الأجنبي وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط إل أن النكبات التي مرت بها الجزائر وخاصة أزمة 2014 قد أضرت بالاقتصاد الوطني كثيرا.

الفصل الثالث:

تقييم سياسة استهداف معدلات النمو في ظل تقلبات أسعار البترول

الفصل الثالث: تقييم سياسة استهداف معدلات النمو في ظل تقلبات أسعار البترول

تمهيد :

إن معرفة مصادر النمو أكثر الموضوعات التي ثار حولها الجدل على مدى فترات زمنية ممتدة و نجد أن التركيز على النمو الطويل الأجل قد لاقى اهتماما واسعا من الاقتصاديين مند خمسينات القرن الماضي .

و كل دولة تسعى إلى تعزيز أركان اقتصادها مستخدمة في ذلك مختلف أدوات السياسية الاقتصادية الممكنة و الرامية إلى تحقيق أهداف جوهرية من أهمها رفع معدلات النمو الاقتصادي.

حيث شهدت سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط مند بداية السبعينات من القرن الماضي و إلى غاية سنة 2014 ، وقد كان انهيار الأخير (جوان 2014) بمثابة نقطة تحول في أسعار النفط بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار مند مايزيد عن عشرية كاملة و الجزائر كغيرها من الدول تطمح الى رفع من معدل النمو الاقتصادي وفق خطط تنموية و إستراتيجية تنوعت بحسب الظروف التي سادت كل مراحلة من غداة الاستقلال الى يومنا هذا ، خاصة جملة الاصلاحات التي أعقبت الأزمة النفطية لسنة 1986.

من هذا المنطلق سنحاول تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث حيث ركزنا في :

المبحث الأول على واقع النمو و قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990 -2018

أما المبحث الثاني فسنحاول انعكاسات تقلبات النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية و مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2019)

أما في المبحث الثالث فسنقوم بتحليل سياسة استهداف معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

المبحث الأول: واقع النمو وقطاع المحروقات في الجزائر

يشكل قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر الركيزة الأساسية للإستراتيجية الاقتصادية باعتباره مادة أولية ضرورية للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

نتيجة الوضعية الاقتصادية للجزائر ما بعد الاستقلال فقد قامت بوضع إستراتيجية تنموية تساهم في إخراج البلاد من حالة التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، بغية الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي واللحاق بركب الدول المتطورة.

أولا: مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي (1967-1985)

عرف الاقتصاد الجزائر خلال هذه الفترة مرحلتين:

1. مرحلة الانتظار 1962-1966:

كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور والتردي، حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار كثيرا من معالم التخلف، من أهمها: ازدواجية اقتصادية لكل القطاعات، تدني مستوى المعيشة، وأمام هذه الوضعية الصعبة كان لا بد على السلطات آنذاك اتخاذ إجراءات سواء كان ذلك في القطاع الفلاحي أم على مستوى مختلف كالورشات الصناعية، ففي سنة 1963 قامت الجزائر بتأميم الأراضي الفلاحية، وفي سنة 1966 تم تأميم قطاع المناجم والبنوك.[1]

2. مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي (1967-1985):

اختارت الجزائر من أجل تنميتها النموذج الشائع خلال الستينات والمعتمد على الصناعات المصنعة، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج، وتم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل

[1] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضر، بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص03.

من صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبتروكيمياوية لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة.[1]

وقد تمثلت المخططات التنموية فيما يلي:

- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة وأعطيت الأفضلية إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية والمحروقات.

- المخطط الرباعي الأول (1970-1973): حددت فيه اتجاهات التخطيط الجزائري الموجهة نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات.

- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): هو تكملة للمخطط السابق، وقد تميز بزيادة حجم الاستثمارات، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط[2] ولذلك تم زيادة حجم الاستثمارات حيث قدر إجمالي الاستثمار بـــــ 43% هذا الأخير في مجال الصناعة.

- المخطط الخماسي الأول: 1980-1984: فقد اعتبرت الاستثمارات العمومية أساس جهاز الإنتاج الوطني، حيث وجهت لجميع قطاعات النشاط الاقتصادي، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول (03-01): بنية الاستثمارات المنجزة (1967-1979).

الفترات / القطاعات	69-67		73-70		77-74		79-78	
	القيمة (مليار دج)	%	القيمة (م دج)	%	القيمة (م دج)	%	القيمة (م دج)	%
مجموع الصناعات	5.4	56	20.8	57	74.2	61	66	62
المحروقات	2.7	28	9.8	27	36	30	-	-
الزراعة	1.6	16	4.6	13	5.8	5	3.2	3
هياكل قاعدية	2.7	28	11.3	30	40.8	34	36.8	35
مجموع الاستثمارات	9.7	100	36.7	100	120.8	100	106	100

المصدر: موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص21.

---

[1] عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، الفصل الثني عشر: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر-، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص-ص: 355-356.

[2] موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص-ص: 19-20.

من خلال الجدول نلاحظ بأن الحجم الأكبر من الاستثمارات وجه إلى القطاع الصناعي، في حين أن القطاع الزراعي لم يحظى باهتمام كبير، وذلك لاعتقاد الدولة بأن التصنيع هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية.

وقد تميزت هذه الحقبة بإعطاء أهمية كبيرة للصناعة الاستخراجية خاصة المحروقات إضافة إلى خلق 1.11 مليون منصب شغل، انخفاض معدل البطالة 22.3% سنة 1977 يعد أن كان 32.7% سنة 1966، تحقيق معدلات نمو كبيرة تتراوح بين 6%و 7% ارتفاع الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1967-1978) من 14.6 مليار دج إلى 86.8 مليار دج.[1]

إلا أنه خلال السنوات الأخيرة للفترة (1967-1979) ظهرت عدة اختلالات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تقهقر القطاع الخاص في معدل الاستثمار حيث سجل 5.04% مع نهاية 1978.
- نسبة الغلاف المالي الموجه للاستثمار في قطاع الفلاحة لم تمثل سوى 8.8 في المتوسط خلال الفترة (1967-1979).
- الكلفة المرتفعة للتنمية.
- ضعف فعالية الجهاز الاقتصادي والاجتماعي.[2]

ومع بداية سنة 1980 بدأت ملامح الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تطفو على ساحة الأحداث الاقتصادية من خلال إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق سياسة تنموية أخرى أسلوبها التخطيط ووسائلها تتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية على المستويين العضوي والمالي، في إطار زمني لمخطط خماسي يمتد من بداية 1980 إلى نهاية 1985.[3]

لكن ومع حلول سنة 1986 عرف الاقتصاد الجزائري وضعية صعبة بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار.

---

[1] سايح بوزيد، دور الحكم الراشدي في التنمية المستدامة بالدول العربية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان 2012، ص-ص: 315-316.

[2] عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص-ص: 13-14.

[3] نويصر بلقاسم، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية(دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف)، أطروحة دكتوراه، تخصص علم اجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2010، ص-ص: 183-184.

ثانيا: مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986-1999)

أدت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداءا من سنة 1986 إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات، وذلك نتيجة لتراجع معدلات النمو، ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع معدل البطالة، حيث ظهرت فكرة الإصلاحات وبشكل جدي سنة 1987، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- استقلالية المؤسسات العمومية.
- خوصصة كلية للقطاع الفلاحي سنة 1987.
- اصلاح المنظومة البنكية والنقدية.

غير أن هذه الإصلاحات جاءت مخيبة للآمال، بل زادت استمرارية التدهور الاقتصادي والاجتماعي، حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى 2.7% خلال الفترة (1987-1988)، ونتيجة لذلك تقلصت مناصب الشغل إلى 6000 وظيفة مع نهاية سنة 1988، بعدما كانت حدود 122.000 وظيفة سنة 1985، ارتفاع البطالة من 15% سنة 1984 إلى 17.2% سنة 1989، تطور خدمة الديون من 4 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 ملايير دولار سنة 1989 وتفاقم الديون الخارجية إلى أكثر من 25 مليار دولار سنة 1989.[1]

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية.[2]

مرت عملية الإصلاحات في الجزائر بثلاث مراحل أساسية:

1. المرحلة الأولى خلال الفترة (1989-1991):

خلال هذه الفترة تم إبرام اتفاقيتين سريتين بين الحكومة الجزائرية والهيئات المالية الدولية، حول ما يعرف بشرطية صندوق النقد الدولي، (اتفاقية stand by الأولى التي تمت في 30 ماي 1989 واتفاقية stand by الثانية تمت في 03 جوان 1991)، ورغم اعتماد الجزائر خلال هذه المرحلة (1989-1991) على سياسة إدارة الطلب التي يقال

[1] عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 49-54.

[2] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص130.

عنها بأنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، إضافة إلى تحسن أسعار النفط، إلا أن هذه الفترة اعتبرت أيضا فترة ضعف.[1]

ومن أهم النتائج المسجلة خلال هذه الفترة:

نمو سالب قدر بـــــــ 1% سنة 1990، تطور خدمة الديون من 7 ملايير دولار سنة 1989 إلى 9 ملايير دولار سنة 1991، انخفاض الديون الخارجية إلى 25 مليار دولار سنة 1991.[2]

2. المرحلة الثانية خلال الفترة (1992-1993):

عادت وظهرت الاختلالات الاقتصادية من جديد خلال (1992-1993) حيث سجلت نتائج مخيبة للآمال، إجمالها في:

ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى أكثر من 25 مليار دولار، ارتفاع التضخم إلى 20.5%، ارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من 20% ، انخفاض الطاقة الإنتاجية إلى أقل من 50%، نمو سالب للناتج المحلي الإجمالي قدر بـــــــ2.9%، ارتفاع عبء ديون المؤسسات العمومية تجاه البنوك إلى أكثر من 450 مليار دج، أما الاستثمار لم يتجاوز 6.2% كمتوسط سنوي خلال الفترة.[3]

3. المرحلة الثالثة خلال الفترة (1994-1998):

نظرا للوضع المتدهور الذي وصلت إليه الجزائر، شرعت الحكومة بداية من أفريل 1994 بتصميم برنامجين اقتصاديين يندرجان في الإصلاح الاقتصادي (مدتها الإجمالية أربع سنوات).[4]

1. برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وهو برنامج قصير المدى(01 أفريل1994- 31 مارس 1995): كان هدف البرنامج: القضاء على عجز الميزانية العمومية، رفع معدل النمو الاقتصادي، إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وتحرير التجارة الخارجية، ولتحقيق هذه الأهداف اتخذت الجزائر عدة إجراءات منها: ضبط الإنفاق، تعديل الأسعار وإنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق.[5]

---

[1] نويم بلقاسم، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 186-187.

[2] عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[3] زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاق وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010، ص91.

[4] عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص93.

[5] عبد الله دعيدة، التجربة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص362.

وتتمثل النتائج المحققة خلال فترة هذا البرنامج في:

انخفاض عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994، ارتفاع تسريع عملية تحرير الأسعار، تحسين ميزان المدفوعات الذي مكن زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار سنة 1994 مقابل 1.5 مليار دولار في سنة 1993، هذا بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي، أما بالنسبة لنتائج عملية الإصلاحات الاقتصادية فتم حل 88 مؤسسة عمومية وإعطاء الاستقلالية لـــــــ 5 مؤسسات عمومية وطنية من بين 23 مؤسسة، رفع أسعار المواد الغذائية وإنشاء صندوق الضمان من البطالة.[1]

2. برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995- مارس 1998):

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق عدة نتائج إيجابية تمثلت في:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي، بعدما كانت سالبة لمدة طويلة.
- انخفاض عجز الميزانية إلى 1.4% مقابل 4.4 % عام 1994.
- تقلص نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى حدود 47% نهاية 1998.
- إلا أن التحدي الأكبر الذي واجهته السلطات خلال هذه الفترة هو مشكل البطالة التي اقتربت نسبتها إلى 25% عام 1995.[2]

مما سبق يمكننا القول بأن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات على الرغم من وجود ضعف كبير في بعض القطاعات الرئيسية كالزراعة والصناعة، إلا أن آثاره كانت واضحة خاصة على النمو الاقتصادي.[3]

والجدول التالي يلخص معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1990-1999):

الجدول(03-02): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1990-1999).

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النمو العام	0.8	-1.2	1.6	-2.2	-0.2	3.8	4.4	1.1	5.1	3.2
الفلاحة	-6.2	15.4	2.0	-4.4	-5	15.0	23.7	-13.5	11.4	2.7
الصناعة	3.5	-0.7	-5.6	-1.3	-2.2	-1.4	-8.7	-3.8	8.4	1.6

[1] كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 11-12.

[3] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1970-2012)، أطروحة دكتوراهـــ تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص85.

البناء والأشغال العمومية	-3.1	-7.9	0.4	-4	0.9	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4
الخدمات	2.7	-0.5	3.1	-0.35	2.3	2.4	6.0	5.4	7.9	5.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس 2013، ص-ص: 91-92.

من خلال الجدول نلاحظ:

أ. سجلت معدلات النمو بداية من سنة 1995 تحسن ملحوظا بعد سنوات من النمو السلبي بـــــــــ 3.8% ويرجع السبب في ذلك إلى إعادة جدولة الديون الخارجية، إلا أنه في سنة 1997 بلغ النمو أدنى مستوياته ليعاود الارتفاع سنة 1998 بأكثر من 5 ويعود الفضل في ذلك إلى برنامج التصحيح الهيكلي الذي طبقته الجزائر.

ب. عرف القطاع الفلاحي تذبذبا خلال الفترة (1990-1994) وذلك بسبب ظروف مناخية، إلا أنه سنة 1995 حقق نموا قدره 15% ليصل سنة 1996 إلى نحو 23.7% ثم يتراجع سنة 1997، ليعاود الارتفاع إلى نسبة 11.4% سنة 1998.

ج. القطاع الصناعي هو القطاع الأكثر تضررا حيث شهد انخفاضا متواصلا وتعتبر سنة 1998 السنة الوحيدة التي سجل فيها القطاع تفوقا في نموه قدر بـــــــــ8.4% ويعود الفضل في ذلك إلى فرعي الغذائية والبلاستيك.

د. عرف قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو ضعيفة إلى جانب قطاع الخدمات وهذا قد يكون راجع للأسباب الأمنية المتدهورة، إلا أنه سنة 1995 شهد قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو إيجابية، في حين تحسن معدلات نمو قطاع الخدمات سنة 1998، حيث بلغ ما يقارب 8%. [1]

ثالثـــــا: مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2016):

منذ الاستقلال قامت الجزائر بعدة محاولات للإصلاح استطاعت من خلالها ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، إلا أنه بسبب ضعف معدلات النمو خلال الفترة (1999-2000) على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، قررت الحكومة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي.[2]

[1] عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص-ص: 60-66.

[2] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ديسمبر 2012، ص246.

وذاك من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية:

أولا: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001 – 2004) : بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى بفعل تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من

أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة 3.2 % كمتوسط لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الخام خلال الفترة 1995-2000كانت غير كافية لتلبية حاجيات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة، لذا فقد تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% سنويا وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة-2004 2001، حيث يرتكز برنامج الانعاش الاقتصادي على المحاور الآتية [1]:

- إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛
- سياسة للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.

سطر هذا البرنامج أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، تنطلق الأهداف العملية من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خصوصا تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجيات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، وترمي هذه الأهداف

[1] صالحي ناجية، مخناش فتيحة ،**واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر(2001-2014) و افاق النمو الاقتصادي**، مجلة رؤى االاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الوادي،العدد3،ديسمبر2012،ص ص :169-170.

العملية إلى تحقيق ثلاث أهداف نوعية هي :مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني [1].

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009): في هذا الصدد، قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4202.2 مليار د.ج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) و يوضح الجدول رقم (03-03) توزيع هذا المبلغ حسب كل باب(2005-2009):

الجدول رقم (3-3): التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب (2005-2009)

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
أولا - برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزيد السكان بمياه الشرب(خارج الأشغال الكبرى)، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الأشغال الكبرى)، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنشاء منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.	1908.5	%45.42
ثانيا - برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها: قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء) السدود والتحويلات(، وقطاع تهيئة الإقليم	1703.1	%40.52
ثالثا -برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها: الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري ترقية	337.2	%08.02

[1] صالحي ناجية، مخناش فتيحة ، **واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر(2001-2014) و افاق النمو الاقتصادي**، نفس المرجع السابق ، ص:169.

الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.		
رابعا – تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى	203.9	%04.85
خامسا – برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.0	%01.19
مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)	4202.7	%100

من اعداد الطالبتين ، وللمزيد من التفاصيل :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 -2009 ،افريل 2005، ص ص:06-07**، متوفر على الموقع الالكتروني التالي :.
http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf (12/08/2015)

وأهم ما يشير إليه الجدول رقم(3-11) ، نذكر ما يلي:

-ارتفاع المبلغ الإجمالي لبرنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

الذي قدر بحوالي 4202.2 مليار د.ج مقابل 525 مليار د.ج والتي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)أي بحوالي 8 مرات.

-زيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته % 45.20 من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

-اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703.1 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.52%من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

-اهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته % 08.20 من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

-اهتمام الدولة بتطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 203.9 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته % 04.85 من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

-اهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 50.0 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته % 01.19 من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم(03-04): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2000-2009)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النمو العام	22	2.7	4.8	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.1
الفلاحة	-5	13.5	-1.3	19.7	3.2	1.9	4.9	5.0	-5.3	6.2
الصناعة	1.3	5.0	5.2	5.9	6.2	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	3.5
البناء والأشغال العمومية	5.1	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8	10.2
الخدمات	5.1	3.8	5.3	4.2	7.7	6.0	6.5	6.8	7.8	6.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 93-94.

من خلال الجدول ملاحظ بأن معدل النمو العام شهد خلال الفترة (2000-2004) مقارنة بالفترة السابقة وذلك بأسباب ارتفاع أسعار النفط، ليتراجع بشكل حاد بعد سنة 2007 بسبب الأزمة العالمية حيث استولى قطاع الفلاحة على حصة الأسد خلال الفترة (2000-2004)، ليعاود الانخفاض سنة 2008 مسجلا نمو سالب قدر بـــــــــ5% ليعاود النمو من جديد ابتداء من سنة 1999 في حين سجل القطاع الصناعي نتائج ايجابية، إلا أنه هو الآخر شهد تذبذبا ابتداء من سنة 2005 وهذا قد يكون راجع لمساهمة القطاع الخاص، أما قطاع الأشغال العمومية والبناء عرف معدلات ايجابية ما عدا سنة 2003 التي انخفض فيها النمو وذلك بسبب زلزال 2003/05/12 الذي أثر على القطاع.

وأخيرا نلاحظ أن قطاع الخدمات عرف تطورا سريعا وهذا راجع إلى إدخال تطورات جديدة في هذا القطاع.[1]

ثالثا - برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014):

يمثل برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014): تصورا للنفقات بمبلغ 21124 مليار د.ج أي ما يعادل 286مليار دولار أمريكي، ويشمل جزأين، **الأول** :برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار د.ج أي ما يعادل 130 مليار دولار **الثاني** :برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار د.ج أي ما يعادل 156 مليار دولار [2].

الجدول رقم :(03-05) التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل باب (2010 - 2014)

القطاعات	المبلغ بملايير	النسبة

[1] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2012)، مرجع سبق ذكرة، ص95.

[2] http://www.premier-ministre -.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration2010ar le 12/08/2015

	د.ج	(%)
أولا - المحور المتعلق بالتنمية البشرية، منها: التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، والاتصال.	10122	49.59
ثانيا - المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، منها: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة	6448	31.59
ثالثا -المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، منها: الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل .	1666	08.16
رابعا – المحور الخاص التنمية الاقتصادية، منها: الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.	1566	07.67
خامسا – المحور المتعلق بمكافحة البطالة، منها: دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة .	360	01.76
سادسا – المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، منها: تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين؛ إقامة الحكم الالكتروني.	250	01.22
مجموع البرنامج الخماسي (2010-2014)	20412	%100

من اعداد الطالبتين ، وللمزيد من التفاصيل :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2010 -2014 ،أكتوبر 2014، ص ص:90-92**، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf .
(12/08/2015)

وأهم ما يشير إليه الجدول رقم (13-03): نذكر ما يلي [1]) :

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية البشرية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 10122 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 49.59 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وقد انبثق ذلك من الأهمية التقليدية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني، وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية من خلال انجاز المؤسسات التعليمية، مؤسسات التكوين المهني، وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية في الجامعات، وذلك من أجل ترقية اقتصاد المعرفة، وإنشاء المستشفيات العمومية، وتحديث الأجهزة الطبية وتحسين المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، تمويل ودعم انجاز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز، والربط بشبكة المياه الشروب، والعناية بقطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء المركبات الرياضية ومراكز الترفيه العلمي وتكوين مؤطري التربية الرياضية، صون ذاكرة ثورة التحرير الوطني، ترقية الثقافة الوطنية من خلال إنشاء دور الثقافة والمسارح وغيرها، تحديث وسائل الاتصال العمومي، وتكريس التضامن الوطني من خلال مساعدة المحرومين ومعدومي الدخل وإنشاء شبكة من المؤسسات المفتوحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛ اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 6448 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 31.59%من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، انجاز السدود .تدعيم منشآت النقل الأساسية :السكك الحديدية والنقل البحري والجوي.

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1666 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 8.6 %.من المبلغ الاجمالي للبرنامج .

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1566 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 7.67 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي من خلال انجاز مغروسات غابية ورعوية، وغرس أشجار الزيتون، تخفيض أسعار المحاصيل ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط الفلاحي، تطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة.

[1] http://www.premier-ministre -.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration2010ar le 12/08/2015

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بمكافحة البطالة، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 360 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته1.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة؛

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 250مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته % 1.22 من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.

الجدول رقم(03-06): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2012)

	2010	2011	2012
النمو العام	%3.6	%2.8	%3.3
الفلاحة	%6	%8.5	%6.8
الصناعة	%0.9	%2.2	%4.3
البناء والأشغال العمومية	%6.6	%5.9	%7.3
الخدمات	%6.9	%7.1	%6.8

المصدر: زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مرجع سبق ذكره، ص95.

من خلال الجدول نلاحظ بأن معدل النمو العام عرف تحسنا خلال الفترة حيث انتقل من 2.1% سنة 2009 إلى 3.3%سنة 2012، كما عرفت باقي القطاعات الأخرى تحسنا ملحوظا خلال الفترة مقارنة بالفترة السابقة.

المحاور	المبالغ المتخصصة
التنمية البشرية	خصص لمحور التنمية البشرية مبلغ 10122 مليار دينار ليشمل مجموعة من القطاعات من بينها قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي.
المنشآت الأساسية	بلغ الغلاف المالي المخصص لهذا المحور 6448 مليار دينار ويشمل ثلاثة قطاعات: هي الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة.
تحسين الخدمة العمومية	رصد لهذا المحور مبلغ 1666 مليار دينار لتطوير كل من قطاعات العدالة والمالية والتجارة وإدارة العمل.
التنمية الاقتصادية	رصد له مبلغ 1566 مليار دينار يشمل قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع المؤسسات الصغيرة

	والمتوسطة وكذا الإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية.
مكافحة البطالة	خصص له مبلغ 360 مليار دينار ويهدف إلى توفير 3 ملايين منصب شغل في نهاية 2014.
محور التكنولوجيا الجديد للاستقبال	100مليار دينار لتطوير البحث العلمي. 50 مليار دينار لتجهيزات الموجهة للإعلام الآلي. 100 مليار دينار لإقامة الحكم الالكتروني.

خصصت الجزائر مبلغ 155 مليار دولار في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي للبرامج الجديدة لوحدها وتم تخصيص هذا لمبلغ كله لأسباب موضوعية وأخرى تتعلق بالنقص في التحكم ويرتكز هذا البرنامج على 6 محاور يمكن تصنيفها في الجدول (03-07)التالي:[1]

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على ملحق قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2010-2014.

المخطط الخماسي: 2015-2019.

يعود السبب الرئيسي لإعداد هذا المخطط إلى تراجع النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بسبب إنهيار أسعار البترول، والأثر السلبي الذي مس القدرات المالية للدولة، ومن شأن هذا المخطط أن يعطي نفس جديد للاقتصاد الجزائري، وقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج بحوالي 262 مليار دولار والهدف من إعداد هذا البرنامج هو خلق اقتصاد تنافسي ومتنوع، وذلك من خلال دعم الاستثمارات العمومية، ولقد تم إعطاء الأولوية لولايات الجنوب والهضاب العليا ومن أهم المشاريع التي سطرت في هذا البرنامج ما يلي:

- مشروع السكن AADL.
- مشروع استكمال السكة الحديدية للهضاب العليا.
- إطلاق 600 مشروع في قطاع الصيد البحري.[2]

المطلب الثاني: تطور قطاع المحروقات في الجزائر.

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يساهم بنسبة 40%من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية، كما تعتبر المنتج رقم 12 عالميا للنفط.

أولا: الوضع النفطي الجزائري

حاولت الجزائر بعد الاستقلال أن تدعم استقلالها السياسي والاقتصادي ولتحقيق هذه النقطة مرت بعدة مراحل:

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص243.

[2] الموقع الرسمي لجريدة الجزائر، تاريخ الاطلاع: 2019/05/15 ، مراقبة تنفيذ المخطط الخماسي (على الخط). www.djazairess.com

- **المرحلة الأولى:** تمثلت في تأسيس شركة سونطراك في 1963/12/31 التي كانت مسئولة في البداية عن نقل وتسويق المنتجات البترولية، ليعزز دورها سنة 1966 عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، وفي سنة 1969 أصبحت الجزائر عضوا في الأوبك.[1]

- **المرحلة الثانية:** تمثلت في صدور قرار تأميم المحروقات يوم 24 فيفري 1971 الذي جعل شركة سونطراك الفاعل الأساسي في قطاع المحروقات، حيث زادت نسبة سيطرتها من 56% نهاية 1971 إلى 52 %عام 1980.[2]

- **المرحلة الثالثة:** نتيجة حدوث الأزمة النفطية لعام 1986 وانهيار أسعار النفط، تضرر الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي دفع السلطات الجزائرية إلى القيام بإصلاحات كبيرة في تاريخ المحروقات، كانت البداية سبب القانون رقم 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، والذي يعتبر بمثابة نقطة تحول جوهرية في تنظيم قطاع المحروقات في الجزائر.[3]

إلا أنه بعد مرور سنوات قليلة أدخلت الحكومة الجزائرية تعديلات على القانون رقم 14/86، وذلك بإصدار القانون رقم 91-01 المؤرخ في ديسمبر 1991 والذي يسمح بتوزيع مجال الشراكة مع الشركات الأجنبية بهدف جعل مجال البحث والتنقيب والاستكشاف أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي.[4]

- **المرحلة الرابعة:**خلال الفترة (2000-2005) عرف قطاع المحروقات وإصلاحات هامة مكنته من استرجاع صلاحيته بصفته مالك الثروة الطبيعية ومحرك للاستثمارات، فمثلا في سنة 2001 تمكنت الجزائر من تحقيق أعلى معدل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات من خلال إحداثه تغيير جذريا في الإطار القانوني للعقود النفطية.[5]

- **المرحلة الخامسة:** تعديلات (2006-2016): تعديلات 2006 هي الأخرى جاءت لتدعم استمرار المحروقات كقطاع مساهم أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حيث قدرت الطاقة الإنتاجية لسنة 2007 بـــــــــ1371.6 ألف برميل يوميا، إلا أنه سرعان ما انخفض الإنتاج سنة 2009 مع شركة أجنبية

---

[1] بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفق أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007، ص96.

[2] عبد المجيد عثماني، أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص24.

[3] بوحنية قري، خميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة لقراءة تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، دفاتر السياسية والقانون، العدد التاسع، جامعة ورقلة، جوان 2013، ص-ص: 146-147.

[4] بوحنية قري، خميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، مرجع سبق ذكره، ص149.

[5] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007، ص115.

خاصة باستخراج النفط وفي سنة 2012 تم إدخال تعديلات جديدة على قانون المحروقات حيث تم تحقيق 31 اكتشافا للمحروقات من بينها 24 عملية حققتها سونطراك إضافة إلى تعديلات القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 أفريل 2013 والتي تمنح تسهيلات جديدة فيما يخص التنقيب عن المحروقات.[1]

ثانيا: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

يحل قطاع المحروقات الصدارة في الاقتصاد الجزائري باعتباره العنصر الذي تعتمد عليه موارد الطاقات الأخرى لدعم النشاطات الاقتصادية المختلفة وتحقيق التنمية الشاملة وتكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري في ما يلي:

1. المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت بـــــــ 66% من مداخيل الدولة الضريبية.[2]

2. المحروقات والقطاع الصناعي:

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البيتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية.[3]

---

[1] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)ص-ص: 184-185.

[2] عبد اللطيف بن أشنو، الجزائر بلد ناجح، بدون طبعة، ص40.

[3] علماوي عمر، سعداوي شرف الدين، أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر) من 1990 إلى 2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص14.

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية.

تؤثر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل كبير على كافة المؤشرات الاقتصادية وخاصة مؤشرات القطاع المالي والتوازنات الكلية، وباعتبار الجزائر بلد منفتح على العالم حيث 80% من نشاطه يحدث عن طريق المعاملات الاقتصادية العالمية، فإنه كباقي الدول تتأثر توازناتها بتقلبات وتطورات السوق البترولية وفي هذا الصدد سنحاول دراسة انعكاسات تطورات أسعار البترول على كل من الصادرات والواردات وذلك من خلال الفترة (1990-2017)

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الصادرات والواردات

يلعب القطاع النفطي دورا هاما في التأثير على التأثير على التوازنات الكلية الخارجية لكل من البلدان المصدرة والمستورة للنفط، وتعتبر الجزائر من أكثر الدول اعتمادا على عائدات النفط والتي تقدر بـــــــــ97% من اجمالي عائدات الصادرات.[1]

أولا: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الصادرات.

[1] النشرة الثلاثية الإحصائية، رقم 54613 في 15 سبتمبر 2015 على الموقع الالكتروني، www. .central. Dz50.64

يتركز هيكل الصادرات الجزائرية في سلعة واحدة تتمثل في المحروقات وذلك بنسبة تفوق 97% مما جعل حجم صادراتها مرتبط ارتباطا شبه كلي بأسعار المحروقات، وذلك لأن التقلبات التي تمس قيمتها متعلقة بالتقلبات التي تمس أسعارها في الأسواق الدولية.

1. انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الصادرات (1990-2015):

تميزت الفترة 1990-2017 تذبذب كبير في حصيلة الصادرات وذلك راجع لاعتماد الجزائر على النفط بشكل كبير على حصيلة الصادرات كما هو مبين في الجدول الذي يوضح تطور هيكل الصادرات الوطنية.

الجدول رقم (03-08): تطور الصادرات في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1990-2016).

(الوحدة-مليار دينار)

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من النفط	الصادرات خارج المحروقات	سم البترول
1990	113.04	10865	439	22.3
1991	121.00	11726	375	18.6
1992	108.38	10838	449	18.4
1993	100.91	9612	479	16.3
1994	83.40	8053	287	15.5
1995	102.40	9731	509	16.9
1996	133.75	12494	881	20.3
1997	138.89	13378	511	18.7
1998	102.13	9855	358	12.28
1999	155.22	12084	438	17.48
2000	220.31	21419	612	27.6
2001	191.32	18484	648	23.12
2002	188.25	18091	734	24.36
2003	246.12	23939	673	28.10
2004	320.83	31302	781	36.05
2005	460.01	45094	907	50.46
2006	546.13	53429	1184	61.08
2007	595.18	58206	1312	69.08
2008	618.50	60300	1550	94.50
2009	662.00	64600	1600	61.06

2010	729.00	70900	2000	77.45
2011	734.89	7151	1979	107.09
2012	718.6	698	206	110.09
2013	568	6375	205	105.87
2014	236.30	219.30	17	99.68
2015	544.84			59.60

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي WWW.IMF.ORG تاريخ الاطلاع 2019/05/05.

يتبين لنا من خلال الجدول أن قطاع الصادرات الجزائري يرتكز تماما على قطاع المحروقات وذلك بنسبة 97% أما عن تطور الصادرات فقد عرفت تقلبات مستمرة وذلك راجع إلى تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث قدرت الصادرات الاجمالية عام 1990 بحوالي 113.04 مليار دينار مقابل 108.65 مليار دينار مصادرات نفطية وهذا عندما كان السعر حوالي 22.3 دولار/ برميل ثم انخفضت حصيلة الصادرات حيث صارت عام 1992 حوالي 108.38 مليار دينار أما بالنسبة للصادرات النفطية فقد قدرت بـــــــ 103.38 مليار دينار مقابل سعر قدر بـــــ 18.4 دولار/ برميل من نفس السنة ثم عادت الأسعار إلى الارتفاع مجددا مع بداية عام 1995 حيث قدر سعر البرميل بـــــــ 19.6 دولار و 102.40 مليار دينار كصادرات إجمالية و 9731 مليار دينار كصادرات نفطية لتصل إلى 155.22 مليار دينار علم 1999 كصادرات إجمالية أما بالنسبة لصادرات المحروقات فقد قدرت بـــــــ 120.84 مليار دينار مقابل سعر 17.5 دولار/ برميل وبقي الارتفاع مستمر حتى عام 2000 حيث قدرت بـــــــ 214.19 مليار دينار لتصل إلى 320.83 مليار دينار سنة 2004 كصادرات إجمالية و 313.02 مليار دينار كصادرات نفطية وهذا راجع للارتفاع المستمر لأسعار النفط وأيضا أحداث 11 سبتمبر من جهة أخرى إضافة إلى برامج الإنعاش والإصلاح الاقتصادي ويبقى الارتفاع مستمرا في حصيلة الصادرات وأسعار النفط على حد سواء ليصل سنة 2008 إلى 618.50 مليار دينار كصادرات إجمالية 603.00 فيما يخص صادرات النفط وتنخفض بعد ذلك الأسعار بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008حيث قدرت الصادرات الإجمالية بـــ662.00 مليار دينار سنة 2009 و 646.00 مليار دينار بالنسبة لصادرات النفط في حين وصلت الأسعار النفطية إلى 61.06 دولار/ برميل في هذه السنة بعدما كان حوالي 94.50 دولار/ برميل سنة 2008 أما في الفترة 2012 فقد تميزت بارتفاع كبير في الأسعار حيث وصلت إلى 110.09 دولار/ برميل في نفس السنة بعدما كانت 77.45 دولار/ برميل علم 2010 واستمر الارتفاع إلى غاية 2014 حيث قدرت الصادرات

الاجمالية بـــــــ 23930 مليار دينار و 219.30 مليار دينار كصادرات نفطية وهذا مقابل سعر 99.68 دولار/ برميل وهذا بسبب الأزمة العالمية العكسية التي مست قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: انعكاس تقلبات أسعار النفط على القطاع المالي.

للتغيرات العالمية في أسعار النفط أثر كبير على تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وبالتالي التأثير على مستوى النمو الاقتصادي وفي ما يلي سنعرض تطورات أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أولا: القطاع المالي.

يعتبر القطاع المالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تتأثر بتقلبات أسعار النفط وسنوضح تلك الأهمية من خلال دراسة تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2016).

الجدول(03-09): تطور معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	سعر البترول دولار/برميل	معدل التضخم	السنوات	سعر البترول	معدل التضخم
1990	22.3	16.65	2001	23.12	4.23
1991	18.6	25.89	2002	24.36	1.42
1992	18.4	31.67	2003	28.10	4.27
1993	16.3	20.54	2004	36.05	3.96
1994	15.5	29.05	2005	50.64	1.38
1995	16.9	29.78	2006	61.08	2.31
1996	20.3	18.68	2007	69.08	3.67
1997	18.7	5.73	2008	94.5	4.56
1998	12.28	4.95	2009	61.06	5.73
1999	17.48	2.65	2010	77.45	3.91
2000	27.60	0.34	2011	107.09	4.52
			2012	110.98	8.89
			2013	105.98	3.25

			2014	99.28	3.5
			2015	59.60	4.4
			2016		5.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

عرفت معدلات التضخم ارتفاعا محسوسا في مطلع التسعينيات حيث قدر معدل التضخم عام 1990 بـ 16.65% مقابل سعر البترول بـــــ22.3 دولار/ برميل ووصل عام 1992 إلى 31.67% مقابل سعر 18.64 دولار/برميل ويعود هذا الارتفاع إلى انخفاض أسعار النفط ثم عرف بعد ذلك تحسنا نسبيا حيث انخفض إلى حوالي 0.34% عام 2000 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط وبقيت معدلات التضخم في تذبذب حيث بلغت حوالي 1.42%- 4.27% - 3.96% - 1.38 %على التوالي خلال السنوات 2002-2003-2004-2005 ثم عاد الارتفاع مجددا فقد بلغ حوالي 5.73% كأقصى حد خلال العقد الأول وهذا عام 2009.

وبقي معدل التضخم منحصرا في نسب منخفضة إلى غاية يومنا هذا حيث قدرت عامي 2014-2015 بـ 3.5% و 4% على التوالي. ويعد هذا الارتفاع في المدونة الأخيرة إلى تذبذب في أسعار النفط والأزمتين العالميتين عامي 2008-2014 وإضافة إلى كثرة الاعتماد على السلع المستوردة التي ارتفعت أسعارها بسبب أسعار النفط.

ثانيا: الكتلة النقدية

الجدول(03-10): تطور الكتلة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة(مليار دينار)

السنوات	سم النفط دولار/برميل	معدل تطور الكتلة النقدية	السنوات	سعر النفط	معدل الكتلة النقدية

1990	22.3	12.07	2002	24.36	18.30
1991	18.6	17.65	2003	28.10	16.61
1992	18.4	8.88	2004	36.05	12.12
1993	16.3	24.17	2005	50.64	10.21
1994	15.5	12.36	2006	61.08	20.00
1995	16.9	9.46	2007	69.08	21.71
1996	20.3	14.77	2008	94.5	15.67
1997	18.7	18.2	2009	61.06	1.75
1998	12.28	19.5	2010	77.45	13.80
1999	17.48	14.00	2011	107.09	19.90
2000	27.60	13	2012	110.09	10.90
2001	23.12	22.3	2013	105.98	8.40
			2014	99.28	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

تتطور الكتلة النقدية بعلاقة طردية مع تقلبات أسعار النفط على عكس التضخم حيث شهدت انخفاضا في بداية التسعينيات فقد قدرت عام 1992 بـــ 5.88% مقارنة بعام 1990 والتي كانت حوالي 12.07% وساد بعد ذلك تقلب ملحوظ خلال الفترة 1993-2000، فقد بلغت 24.17% عام 1993لتنخفض إلى 14.77 عام 1996 حوالي 13% عام 2000 بعدما شهدت ارتفاعا نسبيا عام 1998 حيث قدر معدلها بـــ 19.50% وأدنى قيمة تم تسجيلها في معدل الكتلة النقدية عام 2009 والتي بلغت 1.75% وذلك بسبب الأزمة العالمية 2008 وتعود كل هذه التقلبات على العموم إلى تقلبات أسعار النفط العالمية والتي تؤثر على حصيلة الإيرادات النفطية والتي تعتبر من مركبات الكتلة النقدية.

المبحث الثالث: تحليل سياسة استهداف معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2018)

مع بداية سنة 1999 ساهم ارتفاع المعتبر لأسعار النفط في الأسواق العالمية إلى تحقيق الجزائر لمؤشرات كلية ايجابية مرتفعة حيث انتقل رصيد الموازنة العامة من عجز بـــــــ 101.4 و 11.2 مليار دج سنتي 1998 و 1999 إلى فائض بـــــ 400 مليار دج سنة 2000 ، لتشرع الجزائر مع بداية 2001 في تطبيق حزمة من البرنامج التنموية الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي و التغلب على العوائق المسجلة في الهياكل القاعدية و زيادة التكافل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة و على هذا الأساس ، سنتطرق الى تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في استهداف معدلات النمو الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018.

المطلب الأول: تحليل سياسة استهداف معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)

انتهجت الجزائر مع بداية ستة 2001 برامج تنموية تهدف الى انعاش النمو الاقتصادي للقضاء على العراقيل المسجلة في الهياكل القاعدية ، تجسدت هذه المشاريع في (3) ثلاث برامج هما :

- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي يمتد من الفترة 2001-2004 .
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 .
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2009-2014 .

أولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي يمتد من الفترة 2001-2004

يظهر الجدول رقم(03-11) ، بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

الجدول رقم :(03-11) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2001 -2004-)

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	4.61	5.60	7.20	4.30
معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	3.04	3.99	5.55	2.64
معدل البطالة(%)	27.30	-	23.7	17.7
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون %سنويا	4.20	1.40	4.30	4.00
فائض الميزان التجاري مليار د.ج	620.22	446.62	754.91	885.78
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	24.85	25.24	29.03	38.66

المصدر : حسابات الطالبتين بناء على احصائيات مأخودة من :

1) الديوان الوطني للاحصائيات :(http://www.ons.dz) (2015/09/22)

2) بيانات البنك الدولي : (http://data.albankaldawli.org)

ويشير الجدول رقم (03-11) إلى ما يلي:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت % 7.20 كأقصى قيمة لها سنة 2003 ، بينما تم أيضا تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت % 5.55 كأقصى قيمة لها في نفس السنة.

- تراجع معدلات البطالة المرتفعة، حيث انخفضت من مستوى % 27.30 سنة 2001 إلى حدود % 17.7 سنة 2004.

- استقرار معدلات التضخم حيث لم تتجاوز حدود 4.30 %، كما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2002 والذي قدر بـــ 1.40 % .

- تسجيل فائض في وضعية الميزان التجاري في جميع السنوات بلغ أقصاه في حدود 855.78 مليار د.ج سنة 2004.

- ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 38.66 دولار أمريكي سنة 2004 .

يظهر الجدول رقم(03-12) ، بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

الجدول رقم :(03-12) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2005 -2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	5.90	1.7	3.40	2.00	1.60
معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	4.16	- 0.05	1.53	0.54	- 0.35
معدل البطالة(%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون %سنويا	1.40	2.30	3.70	4.90	4.20
فائض الميزان التجاري مليار د.ج	174.92	228.62	207.62	212.73	- 579.13
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25

المصدر : حسابات الطالبتين بناء على احصائيات مأخودة من :

1) الديوان الوطني للاحصائيات :(http://www.ons.dz) (2015/09/22)

2) بيانات البنك الدولي : (http://data.albankaldawli.org)

ويشير الجدول رقم (03-12) إلى ما يلي: إن سياسة استهداف معدلات النمو كانت ناجحة حيث تم :

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت % 5.90 كأقصى قيمة لها سنة 2005 ، كما بلغت أدنى قيمة وهي 1.60 %سنة 2009 ، ويعزى ذلك إلى الصدمة النفطية وتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية .كما تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4.16 % كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة لها - 0.35 % سنة 2009 تراجع محسوس لمعدلات البطالة المرتفعة، حيث انخفضت من مستوى 15.30 %سنة 2005 إلى حدود 10.2 % سنة 2009 .

- ارتفاع معدلات التضخم حيث ارتفعت من مستوى 1.40 %سنة 2005 إلى مستوى 4.90 %سنة 2008 لتتراجع إلى حدود 4.40% سنة 2009 .

- تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228.62 مليار د.ج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 579.13 مليار د.ج سنة 2009 ، وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي حدثت في نفس السنة وتراجع صادرات المحروقات.

- ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 99.97 دولار أمريكي سنة 2008 ، لتنخفض إلى مستوى 62.25 % دولار للبرميل الواحد، أي بحوالي 37.74 % .

ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2009-2014:

هذا، ويظهر الجدول رقم (3-13) ، بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

الجدول رقم :(3-13) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010 – 2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	3.6	2.80	3.30	2.70	3.47
معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	1.56	0.73	1.16	0.55	1.31
معدل البطالة(%)	10.0	10.00	11.0	9.8	10.6
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا	1.40	4.30	8.90	3.30	2.90
فائض الميزان التجاري مليار د.ج	842.10	1515.91	1367.74	477.61	249.81
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	80.15	112.94	111.05	109.55	100.77

المصدر :حسابات الطالبتين بناء على إحصائيات مأخوذة من:

1) الديوان الوطني للإحصائيات راجع(12/08/2015) (http://www.ons.dz/) :

2) بيانات البنك الدولي : (http://data.albankaldawli.org)

ويشير الجدول رقم (3-13) إلى ما يلي:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت % 3.47 كأقصى قيمة لها سنة 2014 ، كأدنى قيمة لها سنة 2013 بينما تم تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي؛ بلغت % 1.56 كأقصى قيمة لها في سنة 2010 وأدنى قيمة لها % 0.55 سنة 2013 وهذا ما يتوافق.

- استقرار معدلات البطالة في حدود % 10 في المتوسط؛

- تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت % 1.40 كأدنى قيمة لها سنة 2010 بينما بلغت معدل 8.90% كأدنى قيمة لها سنة2012 .

- تذبذب مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 1515.91 مليار د.ج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 249.88 مليار د.ج سنة 2014 ، وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي تراجع صادرات المحروقات؛

- تحسن أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 112.94 دولار أمريكي سنة 2011 ، مقارنة بسعر 80.15دولار للبرميل سنة . 2008 مع ملاحظة الاتجاه التنازلي للأسعار منذ سنة 2012 .

ثالثا: النتائج التنموية لسياسات الاصلاح الاقتصادي و برنامج دعم وانعاش النمو(2000-2014):

يقدم لنا الجدول رقم (3-14) صورة رقمية عن تطور تركيبة القيمة المضافة بحسب مساهمة كل قطاع اقتصادي للمساعدة على تحليل

مصادر النمو المتحقق في الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية الثلاث.

الجدول رقم :(3-14) تطور تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة (2000 – 2014) الوحدة:%

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	9.0	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7.0	10.1	9.0	8.6	9.4	10.7	11.1
المحروقات	41.9	36.7	25.7	38.6	40.7	47.4	48.5	46.4	48.1	33.6	37.2	38.2	36.6	32.3	29.2
الصناعة	7.5	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.8	4.8	5.0	5.2
البناء و الأشغال العمومية	8.7	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	8.4	9.2	11.8	11.2	9.7	9.9	10.6	11.2
الخدمات السوقية	21.9	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.0	21.0	20.3	25.4	23.0	21.4	21.9	25.0	26.3

الخدمات غير سوقية	11.0	12.0	12.0	11.4	10.6	8.9	8.5	8.5	10.3	12.9	14.1	17.3	17.4	16.5	16.9
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: www.ons.dz 11/05/2019 (10 :15)

- يشكل قطاع المحروقات بالجزائر القطاع الرئيسي في تكوين القيمة المضافة إذ بلغت مساهمته في المتوسط خلال الفترة 2000- 2014 نسبة 39.41 %من الإجمالي، وهو ما يشير إلى أن النمو المتحقق خلال هذه الفترة مرده بالدرجة الأولى نمو قطاع المحروقات نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط خصوصا في الفترة التي سبقت أزمة 2008، وهو ما لا يعكس عند ربطه بمعدلات النمو المتحققة خلال نفس الفترة التأثير المتوقع لبرامج دعم وإنعاش النمو الاقتصادي على هذه المعدلات.

- قطاع الخدمات السوقية) الذي يضم النقل، التجارة، الخدماتالشخصية، العقارات، الأنشطة المالية، وغيرها (يحوز على المساهمة الأكبر في تكوين الناتج الوطني بعد قطاع المحروقات، ويعود ذلك إلى استفادته من سياسات دفع الطلب الكلي وازدياد حجم المعاملات التجارية الداخلية والخارجية وما يتبعها من خدمات بموجب البرامج الإنفاقية التي تم تطبيقها، وبد وره فإن قطاع الخدمات غير السوقية) يضم الخدمات التي تقدمها الإدارة،التعليم، الصحة، العمل الاجتماعي، وغيرها (يأتي ثالثا إذ ارتفعت مساهمته من% 11 سنة 2000 إلى حوالي% 17 سنة 2014 ما يجعله ثاني مصدر في تشكيل القيمة المضافة خارج المحروقات.

- قطاع البناء والأشغال العمومية يعد أحد أبرز القطاعات التي استفادت من الإنفاق العمومي الضخم الذي تضمنته البرامج التنموية الثلاث منذ 2001 ،رغم ذلك فإن مساهمته في الناتج تظل متواضعة في حدود 9-11 % بينما سجلت في بعض السنوات انخفاضا تعلق بالخصوص بمشاكل التموين بمواد البناء والإسمنت الذي أثر على وتيرة إنجاز المشاريع وتكاليفها.

في ضوء التحليل السابق فإن النمو المتحقق يبقى هشا على اعتبار أنه مدفوع بشكل كبير بالاستثمار العمومي الضخم سيما في مجال البنية التحتية وحتى عند مقارنة التحسن الذي طرأ على بعض المؤشرات خلال فترة تطبيق هذه البرامج بحجم ما تم إنفاقه من موارد فإن أثرها يبقى جد محدود على النمو الاقتصادي،إذ لا ترقى هذه النتائج المتواضعة نسبيا إلى مستوى ما كان متوقعا خصوصا ما يتصل بضآلة مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق النمو خارج المحروقات وتذبذب معدله، باعتبار تطور هذا القطاع هو محفز رئيسي لنمو مستدام قادر على إنشاء الروابط اللازمة لتفعيل وجر وتنشيط باقي القطاعات وارتباطه بنشاطات التكنولوجيا والابتكار، كما نجد أن نشاط القطاع الخاص يرتبط بدوره بالإنفاق الحكومي وهو أمر سلبي ودليل على ضعف فاعلية الاستثمار الخاص بالجزائر، ما يشير

إلى غياب استراتيجية شاملة وواضحة تتضمن بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية الكبرى حل العوائق التي تعطل إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي وضعف نوعية البنية المؤسساتية.

- الملاحظة الأخرى الهامة هي أن النمو الاقتصادي المحقق يبقى ذو طابع توسعي أساسا الأعداد كبيرة من العمالة لا سيما الأشغال العمومية و الفلاحة عوامل الإنتاج واليد العاملة المشغلة في القطاعات المعروفة باستيعاب بمعنى أنه لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج والزيادة في الانتاجية وليس ذو طابع مكثف التي يبقى المحفز الرئيسي لها هو الإبداع والابتكار، حيث يشير صندوق النقد الدولي أن إنتاجية العمل في الجزائر تظل في انخفاض مستمر منذ عقود مقارنة بدول المنطقة والشركاء التجاريين للدولة وهو ما من شأنه التأثير سلبا على تنافسية اقتصادها[1].

رابعـــــا : تقييم دور سياسات الانعاش الاقتصادي في رفع معدلات النمو في الجزائر (2000-2014):

في هذا السياق، يتم تقييم دور برامج الإنعاش الاقتصادي الثلاث فيما يتعلق برفع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014) بما أن سياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى حفز النمو من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية وآلية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم كما يلي :يؤدي رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي .مع العلم أنه لكي تتحقق هذه العلاقة، يتطلب مرونة العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة في الطلب الكلي ، ويتطلب توضيح كيفية تأثير هذه السياسة دراسة تفصيلية لتطور معدلات النمو للناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2000-2014)

[1] محمد مسعي ، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو** ،مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 10،2012،ص ص :165،154.

المطلب الثاني: تحليل سياسة استهداف معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2015-2019):

بعد الاصلاحات التي اتبعتها الجزائر خلال الفترة (2001-2010) كان لابد من انتهاج برامج أخرى لاستكمال هذه الاصلاحات و تمثلت في البرنامج الخماسي (2015-2019):

أولا : المخطط الخماسي (2015-2019):

جاء هذا المخطط الخماسي (2015-2019) لتكملة البرامج السابقة و نظرا للمؤشرات الايجابية المحققة في اطار البرنامج التنموي قررت الحكومة مواصلت سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية .

و في هذا السياق تم اقرار قانون المالية لسنة 2015 و الذي يتضمن ميزانية تجهيزية بمبلغ 4079.7 مليار دج أي مايعادل نسبة نمو قدرها 48.7% مقارنة بسنة 2014 [1]،و بنسبة نمو اقتصادية قدرها 4.25% خارج قطاع المحروقات و نسبة تظخم قدرها 3% .

و تتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة (2015-2019) و الذي رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار و التي تنمول اضافة الى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية و السوق المالية في الأتي:[2]

- **تطور الاقتصاد الوطني :** من خلال التخلص من التبعية للمحروقات ، و هذا بانتهاج سياسة تهدف الى ترقية الاستثمارات و توسيع النسيج الصناعي و تطوير القطاع الفلاحي و ترقية قطاع السياحة.
- **ترقية و تسحين الخدمة العمومية :** من خلال انجاز البرنامج السكني و المحافظة على المكاسب الاجتماعية و ترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم.
- **تحسين الحاكمة و ترقية الديمقراطية التشاركية :** هذا المجال يهدف الى :
  - ترسيخ ديمقراطية تشاركية مما يشجع على ترقية قنوات الحوار و الاتصال.
  - تحسين نوعية الحكامة و محاربة البيروقراطية.
  - العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية و تجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

محتوى برنامج المخطط الخماسي (2015-2019) :

---

[1] http://www.premier-ministre -.gov.dz/index.php ?option=com-le 20/06/2019.

[2] الجودي صاطوري ، التنمية المستدامة في الجزائر،مجلة الباحث ، جامعة ورقلة الجزائر ،عدد (16) ، 2016، ص302.

يوضح الجدول الموالي محتوى هذا المخطط بشكل دقيق:

الجدول (03-15): توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات (الوحدة ألف دج)

القطاعات	رخصة البناء	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.195.000	5.541.000
الفلاحة والري	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الإقتصادية و الإدارية	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية و التكوين	227.829.040	250.809.500
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على سكن	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	3.615.070.730	2.802.093.730
دعم النشاط الاقتصادي	-	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	70.000.000
احتياطي النفقات الغير متوقعة	364.600.000	271.800.000
مجموع ميزانية التجهيز	4.079.671.730	3.885.784.930

المصدر : قانون رقم 14-10 المؤرخ في 9 ربيع أول 1436هـ -2014/12/31 المتضمن قانون المالية 2015 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد78 ،ص48.

زيادة على ذلك تسعى الحكومة الجزائرية إلى إيجاد التوازن للتقلبات الحاصلة جراء انهيار أسعار البرميل في السوق الدولة ، إذ أنه بمجرد تراجع سعر البرميل الواحد للبترول بقيمة واحد دولار يكلف الخزينة العمومية حوالي 100 مليون دولار في اليوم[1].

فمن أهم النقاط التي جاء بها المخطط الخماسي (2015-2019) :

- تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها 7% بحلول سنة 2019.

[1] http://www.premier-ministre -.gov.dz/index.php ?option=com-le 2 /20195/06

- إيلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع و تكوين اليد العاملة المؤهلة.

- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات و لا سيما توفير العقار و الحصول على الخدمات عمومية جديدة.

- زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية و الريفية ، التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي و تقليص فاتورة استيراد الخاصة بالموارد الاستهلاكية.

ثانيا : نموذج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2019):

شهد الاقتصاد الجزائري نموا في النصف الأول من عام 2016 بمعدل 3.6% مقارنة بـــ 3.9% في عام 2015 ، وتم تعويض الانخفاض الحاد في أسعار النفط بزيادة إنتاج الهيدروكربونات و رفع مستوى الإنفاق العام ، ارتفاع معدل التضخم و البطالة و يتوقع أن يتباطأ النمو على مدى السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة مع تطبيق الحكومة إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة ، حيث اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ويرتكز على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة (2016-2019) و على أفاق لتنويع و تحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.

و يبرز نموذج النمو الجديد في عنصر موازنته 3 أهداف رئيسية لسنة 2019[1]:

- تحسين في الايرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير.

- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة.

- تعبئة الموارد الاضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

و على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خلال الفترة (2020-2030)[2]:

[1] Ministère des finances ,le nouveau modèle de croissance (synthèse) juillet 2016,p2

[2] Ministère des finances ,le nouveau modèle de croissance (synthèse) juillet 2016,p

- تحقيق معدل نمو خارج المحروقات بنسبة 6.5% و ارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف بـــ 2.3 مرة.

- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5.3% عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030.

و يستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة و ذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو[1]:

- **مرحلة الاقلاع (2016-2019):** تتميز بنمو تدرجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

- **مرحلة الانتقالية (2020-2025):** هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.

- **مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030):** و التي في نهايتها يستنفد الاقتصاد قدراته الاستدراكية ، و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

خلاصـــــة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري مر بعدة مراحل مند الاستقلال إلى يومنا هذا ، إذ أنه عايش عدة فترات اتسمت ببعض الخصائص و المميزات المتمثلة في التبعية الخارجية لجميع الأصعدة و كذلك

11[1] Ministère des finances ,le nouveau modèle de croissance (synthèse) juillet 2016,p

اعتماد على قطاع المحروقات ، حيث كان لتقلبات أسعار البترول أثر في الأسواق العالمية وخاصة على الاقتصاد الجزائري وذلك لان الإيرادات النفطية تشكل أهم مورد لتمويل الخزينة العمومية و دعم عجلة النمو .

طبقت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية لتفعيل النشاطات الاقتصادية و النمو و تعزيز إمكانيات التنمية المستدامة ، و التي كان لها الأثر الايجابي على بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة (2010-2014) ، غير أن هذا التحسن يعتبر أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه مقارنة بحجم المبالغ المنفقة و ذلك لضعف القطاع الصناعي و التبعية لقطاع المحروقات الذي يعد القطاع الرئيسي الذي بإمكانه تحقيق معدلات نمو حقيقية ، أما بالنسبة لبرنامج النمو الجديد 2016-2019 فهو يهدف لبناء اقتصاد وطني متنوع و يتميز هذا البرنامج بنمو تدريجي لمختلف القطاعات.

خاتمة

خاتمـــة

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار البترول في الجزائر نظرا لأهميته في هذا البلد باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري. أي ما هي السياسات التي اتبعتها الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والمعالجة لموضوع بحثنا اعتمدنا على ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول:** تناولنا نظرية النمو الاقتصادي الذي يعتبر العامل الأساسي والذي تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقه من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتوصلنا إلى فهم النظريات والنماذج التي اهتمت وتعلقت بالنمو الاقتصادي إضافة إلى طرق قياسه ومحدداته.
- أما **الفصل الثاني** فتطرقنا إلى المصدر الرئيسي التي تحتاج إليه مختلف القطاعات الصناعية وهو البترول من خلال عرض مجموعة من المفاهيم الأساسية وأهم العوامل المؤثرة والمحددة له، إضافة إلى عرض أهم ما شهدته الأسواق النفطية من تقلبات نتيجة تطور أسعار البترول.
- وبالنسبة **للفصل الثالث** فعالجنا العلاقة بين النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار البترول من خلال دراسة حالة الجزائر وأهم انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية.

اختبار الفرضيات:

لقد ارتكزت دراستنا على مجموعة من الفرضيات، حاولنا اختيارها خلال هذه الدراسة وما يتضح لنا:

الفرضية الأولى: توصلنا من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول إلى النمو الاقتصادي هو الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة للتحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، ومنذ فإن قياس النمو يعتمد على عدة معايير من بينها نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ومستوى القدرة الشرائية، فنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الفرضية الثانية: يظهر لنا أن السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط بالإضافة إلى أن أسعار النفط تتحقق وفق عدة عوامل وأهمها العرض والطلب.

الفرضية الثالثة: والتي تمحورت حول دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار البترول وما توصلنا إلى إليه أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وأسعار البترول فالاقتصاد الوطني يتركز على قطاع المحروقات بنسبة أكثر

من 95% لهذا فإن الانخفاض يؤثر على كافة القطاعات بدأ بالناتج الداخلي الخام الذي تربطه علاقة قوية بقطاع المحروقات إلا أن التأثير المباشر للأسعار كان بنسبة قليلة، ويبرز هذا أن هناك عوامل أخرى تملك تأثيرا كبيرا على معدل النمو.

نتائج الدراسة:

مما سبق يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- يعتبر النمو الاقتصادي إحدى العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية.
- من خلال التطرق إلى نماذج النمو توصلنا إلى نموذج Solow تشكل انطلاقة جديدة لنماذج النمو الاقتصادي وذلك بإدخال عامل التقدم التقني لنموذجه وإقراره إمكانية إحلال رأس المال والعمل.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري وبشكل كبير على قطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه.
- يحتل النفط المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة الأخرى فالمنتجات النفطية أصبحت تشكل عصب الحياة بالنسبة للعديد من المجالات مثل: الصناعة، الفلاحة، النقل.
- السوق النفطي هي سوق حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية مما يجعل أسعار النفط تشهد تذبذب مستمر وعدم الاستقرار.
- هناك تأثير حقيقي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري.
- ارتباط النمو الاقتصادي في الجزائر بالظرف النفطي.

التوصيات:

في ضوء هذه المعطيات تقترح بعض التوصيات التي يقصد بها تحقيق نمو اقتصادي مستدام:

- يجب العمل على تحقيق النمو الاقتصادي الذي يحد من تفشي الأزمات المحلية كالبطالة، الفقر، التضخم...الخ.
- العمل على إيجاد بدائل سلعية موجهة للتصدير خارج قطاع المحروقات.
- تحسين مستوى شفافية سوق النفط والتقليل من حالة الغموض.
- دعم القطاع الخاص وإشراكه بقوة في عملية النمو.
- التعاون مع دول الأوبك ودول المينا في كافة الإطارات.
- البحث العلمي وإشراك المخابر العلمية في دعم العملية الاقتصادية.
- ضرورة توظيف إستراتيجيات مغايرة في تنويع الاقتصاد الوطني مثل: إستراتيجية السياحة.

خاتمـــة

آفاق البحث:

يبقى هذا البحث المتواضع فضاء واسعا للتعمق والاكتشاف وتطوير الدراسة إلى:

- تحديات وآفاق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول.
- دراسة قياسية لأثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي.
- واقع الاقتصاد العالمي ما بعد النفط.
- مساهمة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد في ظل استمرار انخفاض أسعار البترول.

وفي الأخير نسأل الله سبحانه وتعالى أن نكون قد وفقنا في دراستنا لهذا الموضوع والله من وراء القصر هو يهدي السبيل.

قائمة المراجع

قائمـــــة المراجـــــــــع

المراجع باللغة العربية :

الكـــتـــــــــب

1. أحمد حسين علة الهلتي، مقدمة في اقتصاد النفط،"الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر بيروت 2011.
2. أحمد عارف العساف ،محمد حسين الوادي،التخطيط و التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى،دار النشر و التوزيع، الاردن2011.
3. أسامة فاضل الجمالي الكاقة والاقتصاد وسوق النفط سياسات صناعة البترول والغاز الجزء 2 ، 1977
4. البرجاس حافض " الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى " بيروت بيسان للنشر 2000.
5. الدوري محمد أحمد، "محاظرات في الاقتصاد البترولي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
6. الوسوي ضياء مجيد" ثروة أسعار النفط 2004" ديوان المطبوعات الجامعية 2005.
7. بختاش راضية- مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله-حالة الجزائر- خلال الفترة (1970-2010)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 (2014-2015).
8. جمال حلاوة، مدخل الى علم التنمية ' الطبعة الاولى، دار النشر و التوزيع، الاردن .
9. حافظ البرجاس الصراع الدولي النفط الغربي بيسان للنشر بيروت 2000 الطبعة الأولى.
10. حسن عبد الله "مستقبل النفط العربي"، الطبعة الأولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2006.
11. حسين منيمة." جغرافية الموارد والانتاج" بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1992.
12. سيدي محمود ولد سيدي محمد ، المشاكل الهيكلية للتنمية ، وزارة منشورات الثقافة ، دمشق ، سوريا 1995.
13. روبا موريس "النمو الاقتصادي والبلدان المختلفة" ترجمة هشام متولي. الطبعة الثانية، دار الطبعة والنشر بيروت 1979.
14. مايكل أبدجمان:"الاقتصاد الكلي(نظرية والسياسة)"، ترجمة محمد ابراهيم منصور وآخرون، دار المريخ الرياض، 1999.

قائمة المراجع

15. محمد أزهر السماك اقتصاديات النفط، مؤسسة دار الكنب للطباعة والنشر الطبعة الأولى .1981

16. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف. علي عبد الوهاب نجا. التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية. الاسكندرية 2006.

17. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية بيروت .1983

18. محمد صالح تركي قريشي، " علم اقتصاد التنمية"، الطبعة الاولى، اثراء للنشر و التوزيع، الاردن2010

19. محمد فوزي أبو السعود ، أحمد رمضان نعمة الله،عفاف عبد العزيز عابد الموارد واقتصادياتها بالدار الجامعية الاسكندرية 1985.

20. محمود ، يونس، احمد منصور و السيد احمد السريتي : مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الجامع الاسكندرية سنة .2002

21. مدحت القريشي مرجع سبق ذكره التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الاردن الطبعة الأولى 2007.

22. سالم توفيق النحيفي "أسسيات علم الاقتصاد" الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر-الطبعة الأولى 2000.

23. سالم عبد الحسين ،اقتصاديات النفط الطبعة الأولى الجامعة المفتوحة طرابلس دار الكتب الوطنية، بنغازي .1999

24. ضياء محمد الموسوعي، " أسس علم الاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2011

25. عفاف عبد الجبار سعيد مجيد علي حسن-مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي الطبعة الثالثة-دار وائل للنشر الأردن.

26. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية المجلد 16 العدد2 غزة 2014.

27. عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط (1862-2010) مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية العدد 18 العراق، .2015

28. عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات القاهرة .2002

29. عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر بلد ناجح، بدون طبعة.

30. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، .2011

قائمة المراجع

31. عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، الفصل الثني عشر: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر-، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999،

32. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضر، بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005

33. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

34. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ديسمبر .2012

35. نواف الرومي،"منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي" الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا 2000.

الرسائل و الأطروحات الجامعية:

37. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2008.

38. بوخشجة هوارية دلاس شهيناز، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية..

39. مشدن وهيبة أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003 مذكرة لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد قير منشورة جامعة الجزائر 2004-2005.

40. زيتوني هوارية أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري نموذج ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر تخصص اقتصاد وتنمية 2010-2011

41. علوان، محمد يوسف" النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية" كلية الحقوق جامعة الكويت، طبعة الأولى.

42. بوحشبة هوارية، دلاس شهيناز أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2015

مذكرة 43. لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الطاهر مولاي سعيدة 2016-2017

قائمة المراجع

44. مخلفي، أمينة " محاضرات حول مدخل للاقتصاد البترولي" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر .2014

45 . مولود بوعوينة، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .2010

46. دوين يوسف، عربية رشيد، أثر تقلبات أسعار النفط على حركة رؤوس الأموال للفترة 1986-2015. دراسة قياسية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكادمي في العلوم الاقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف-المسيلة-.2016

47. علماوي عمر، سعداوي شرف الدين، أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر) من 1990 إلى 2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، .2013

48. بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفق أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، .2007

49. عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، .2006

50. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1970-2012)، أطروحة دكتوراهـــ تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، .2013

51. زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل 52. والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاق وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، .2010

قائمة المراجع

53. سايح بوزيد، دور الحكم الراشدي في التنمية المستدامة بالدول العربية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان .2012

54. نويصر بلقاسم، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية(دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف)، أطروحة دكتوراه، تخصص علم اجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، .2010

55. موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006،

.التقـــاريـــــــر و المؤتمـــــرات:

56. بودرامة مصطفي " التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر" المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد أيام 07.08 أفريل 2008.

الدوريـــــات و المجـــــلات:

57. محمد مسعي ، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو** ،مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 10،2012

المراجع باللغـــــــة الأجنبيـــــــة:

Les livres :

58. Wpitalnoun(momey) cambridgedietionqry retrieved etited 17.5.2017.

59. Michelle de mougues ; macreconomiemanetqires ; pqris ; depotlegal :janvier 2000

60. Alain beitonechristirdolle ; économie ; France ; dépôt légal 2001

61. Nichel rock inger ; marcoéconomie ; ellipses édition ; paris 2000

62 .Forukulgen , les chéoris de la croissance, UFR economic, france2005

63. Mohamed elhocineelément de léconomiepetrolier les hydroearb présent et futur opualgérie

64. Oliverlribel 1999 lopec une organisation faceases défis pétrole et techmique association francaise

65 .Ayoub antoine perce bois jacques ;petrole marché et stratégies ; economica paris 1987

66.Chitourchenseddine la politique et le nouvel ordre petrolier international alger 1998

Les rapports et les Conférences :

67. Tarda sbandyopadhyoy 'on mesuring economic devlopment' insubrata and poullevineceds ; .development maccoeconomic ; essay in memory of anitaroutbdgelondon and new york; 2009.p99

68. Gerdonbantand others cude oil unortainty about future oil supply marqesit important to devlopstrategy for addressing apeq and declienpin oil production repoet to congressing requesters untedst

Les études et les revues :

69. G.B. hansen (2002) , or N, rogovsky (200) : « corporate community involvement programmes » , partnerships for jobs and development , geneva.

مـــواقـــــــع الانترنـــــت:

70 www.djazairess.com

71http://www.premier-ministre -.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration2010ar

72http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf